جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص إدارة و اقتصاد المؤسسة

عنوان المذكرة

إستراتيجية الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة المؤسسة الوطنية سوناطراك

من إعداد الطالبة: **تحت تأطير:**

لزرق لبنى **د. بكريتي لخضر**

أعضاء لجنة المناقشة:

د.لحمر عباس	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
د. بكريتي لخضر	**أستاذ محاضر أ**	**مأطرا**
د.بوشرف جيلالي	**Docent**	**مناقشا**
د.قدال زين الدين	**أستاذ محاضر أ**	**مناقشا**

السنة الدراسية: 2016/2015

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

وما أثقل قلمي عندما أكتب إهدائي إلى اللذين لا تكفيهم كل كلمات التقدير والعرفان.

وإلى أعز إنسانة في الوجود وأقربها إلى القلوب إلى منبع الكلمات والى أعطف امرأة «أمي»

وإلى رمز التضحية وعنوان النبل والعطاء «أبي» الذي دفعني إلى اقتباس العلم وكل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا.

وأهدي تحية خاصة إلى أصدقائي بوصلاح فتيحة، ملاح صافية و محي الدين ياسر وكل زملائي في القسم دون استثناء.

والى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

اتضح من خلال الدراسة أن التنمية المستدامة لها دور أساسي في تطوير وترقية اقتصاديات الدول التي تهدف من خلالها تلبية حاجيات الجيل الحالي مع المحافظة على الموارد الطبيعية، وأن التنمية المستدامة تقوم على مرتكزات أساسية وتتمثل في :البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، والبعد البيئي والبعد التكنولوجي، نأمل من خلالها رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق رفاهية الإنسان.

أما فيما يخص الجزائر فرغم كل التحديات التي أسلفنا ذكرها والتي تعرقل مسيرتها التنموية، إلا أننا نؤكد أن ما تملكه الجزائر من إمكانات وما تتوفر عليه من موارد، يسمح لها بتحقيق وتنمية شاملة، وتقوية دعامة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتبني نظم ومقاييس للإدارة البيئية تكتسي الطابع العالمي.

إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى:

تدمج الجزائر ضمن أهدافها أبعاد التنمية المستدامة حيث قامت بتبني إستراتيجيةٍ اتجاه الموارد البشرية من خلال توظيفهم و تكوينهم وتوفير لهم الصحة و السلامة و الأمن هذا من جانب المجتمع و من جانب البيئية فإنها تدمج الأبعاد البيئية من خلال الاهتمام بالبيئية و محاولة التقليل من الملوثات و العمل بالمقاييس الدولية والمعايير المتعلقة بحماية البيئية.

الفرضية الثانية:

المؤسسات الاقتصادية و بما فيها مؤسسة محل الدراسة تدُمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها و أهدافها عن طريقا الخضوع لقوانين المنظمات الدولية وتبني إستراتيجية التنمية المستدامة بغية الوصول لأهدافها.

نتائج البحث:

- قيام دول العالم بدمج مصطلح التنمية المستدامة في قوانينها التشريعية وإرساء سياساتها التنموية يعتبر قفزة تنموية كبيرة في إنعاش اقتصادها والنهوض به.
- إن المحاولات التي قامت بها الجزائر في تكييف أوضاعها الاقتصادية مع المتطلبات الخارجية من خلال انضمامها إلى عدة اتفاقيات دولية والمصادقة عليها .تهدف من خلاله إلى إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تلبي حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية والارتقاء إلى المقاييس العالمية.
- وضع لجزائر عدة إصلاحات طرأت على برامجها التنموية خاصة في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي استفادت منه في حل عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية في الجزائر إلا أنها مازالت تعاني من عدة تحديات تواجهها مثل :تفشي البطالة، نقص اليد العاملة المؤهلة واعتماد النمو الاقتصادي على قطاع المحروقات.

يمكن أن تكون الجزائر أكثر فعالية في مجال التنمية المستدامة لو أخذت بعين الإعتبار النقاط التالية:

- على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تكوين مواردها البشرية وتدريجها على القوانين البيئية لتصبح لها وعي وثقافة بيئية، يعود عليها بالإيجاب ويزيد من قدراتها في البحث والتطوير، ومن ثم الإبتكار.
- وفي مجال الطاقة تشجيع البحث فيما يخص إنتاج الخلايا الشمسية محليا واستغلال الصحراء الجزائرية، في هذا الصدد لأن الطاقة الشمسية تعتبر مصدر طاقة بديل ونظيف ومربح على المدى الطويل.
- على الجزائر توجيه استثماراتها الأجنبية إلى القطاعات الغير نفطية مثل :الصناعة والزراعة، التي تعتبر كقطاع غير مفعل في الجزائر، فهي من القطاعات المهمة التي يجب على الجزائر تبادل الخبرة الأجنبية فيها وأن تراهن عليها لأنها توفر مناصب شغل تقضي على البطالة، وهذا على غرار تجارب بعض الدول.

أفاق الدراسة:

لقد أبرزنا في موضوعنا حتمية التوازن بين أهداف المؤسسة الاقتصادية و أبعاد التنمية المستدامة كشرط للنمو المستدام على مستوى المؤسسة و على المستوى الوطني، وتبقى الدراسة مفتوحة للتطرق لجوانب عديدة خاصة بالتنمية المستدامة على المستوى المؤسساتي و على المستوى الوطني لضمان استدامة حقيقية ، ومن الجوانب التي بالإمكان دراستها في المستقبل:

- التوافق بين تعريف التنمية المستدامة و التطبيق؛
- الهدف المستدام للمؤسسة الاقتصادية؛
- ضرورة وضع لتشريعات رسمية وطنية هادفة لاستدامة قوية.

باعتبار المؤسسة الاقتصادية أحد أهم الأطراف الفاعلة من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي المتواصل ولأنها تعتبر مسببة للتدهور البيئي الذي ينتج عن استغلال الموارد الطبيعية ويؤثر على النمو الاقتصادي وتنتج عنه تأثيرات على النظم البيئية. وأصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة على أرض الواقع، مما قد يعطيها المرونة اللازمة في التعامل مع المتطلبات الجديدة و التي تشكل مركز الاهتمام والمصدر الجديدة للميزة التنافسية في الأسواق الحالية والمستقبلية، المحلية والعالمية، وخاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وبروز جماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المؤسسة. وإدماج المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، توجهت هذه الأخيرة إلى التخلي عن بعض الممارسات التي تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة و تبني مجموعة من المفاهيم الجديدة.

وسنحاول في هذا القسم تعريف التنمية المستدامة من خلال إبراز بعض المفاهيم وهذا فيما يخص الفصل الأول، أما الفصل الثاني فسنحاول التطرق إلى نظريات التنمية المستدامة.

الفصل الأول

التنمية المستدامة: أهدافها وأبعادها

زاد الاهتمام بالتنمية المستدامة بشكل مكثف و كبير بحيث برزت عدة مفاهيم جديدة و أصبحت واقعا لا يمكن تجنبه ولا يمكن عزله على الواقع الاقتصادي و لعل أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و البيئة، وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة وما تولد عنها من مفاهيم مطروحة أمام مؤسسات الاقتصادية و مختلف المنظمات و قد توصل المسيرين داخل المنظمات و المؤسسات الاقتصادية إلى قناعة أنه بواسطة أبعاد التنمية و مبادئها يزيد من مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع و البيئة و بالتالي ترقى مكانة المؤسسة داخل مجتمعها من جهة و على مستوى الدولي من جهة أخرى هذا بتطبيقها للمعايير الدولية و القوانين التي تمس المسؤولية البيئية و الاجتماعية ،و سنحاول في هذا الفصل تعريف التنمية المستدامة و إلى أهدافها وأبعادها.

1.1- تعريف التنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية و التنمية البشرية و التنمية المتواصلة و التنمية الشاملة و التنمية الإيكولوجية وغيرها، واتفق الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد و هو التنمية المستدامة .

2.1.1-مفهوم التنمية المستدامة

تعني ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بطريقة لا تؤدي إلى فنائها و تدهورها أو تناقص جدواها المتجددة بالنسبة للأجيال السابقة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقصة من الموارد الطبيعية.

أما G.WACKERMANN فيرى مصطلح التنمية المستدامة وضع لتوطيد العلاقة بين حاجات التنمية الاقتصادية و تسيير السليم للبيئة، وهذا التسيير لا يكون مستداما إلا إذا كان استغلال الموارد يكون من جيل إلى جيل، وشروط الحياة الأساسية للبشر في تحسين مستمر[1].

[1] G.Wackermann , Le développement durable ,édition ellipses, Paris,2008,p31.

هي مجموعة من الوسائل و الطرق، لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة، دون أن يدمر مصادر الطبيعية و قدرتها في المدى القصير على حساب التنمية طويلة المدى، إن التنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة، دون أن يعرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى.

من خلال التعارف السابقة يتضح أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجات الإنسان، مع المحافظة على البيئة دون رهن مستقبل الأجيال القادمة بحيث ترتكز على ثلاث جوانب رئيسية:

- الجانب الاقتصادي (تحقيق التنمية الاقتصادية،العدالة في توزيع الموارد و الثروة)؛
- الجانب الاجتماعي (تحقيق التنمية الاجتماعية)؛
- الجانب البيئي (المحافظة على البيئة و الموارد و حمايتها)[2].

كما عرفها البنك العالمي بأنها:التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، و ذلك بضمان تبات رأس مال الشامل أو زيادة المستمرة عبر الزمن، ويتلخص التعريف العام الشائع بعبارة بسيطة التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر [3]، تحمل التنمية المستدامة معنى الاستمرارية في المستقبل،أو هي التي تلاقي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة لتلاقي احتياجاتها[4].

عرفها الاقتصادي Robert Slow عام 1991 بأنها، عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي[5].

تعرفها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على أن التنمية المستدامة يمكن أن تعرف بمصطلحات تقنية كنهج طويل للتطوير أين تكون أكبر رفاهية في المستقبل، وتحقيق هذا النهج يتطلب إزالة تلك الآثار السلبية ، و تلك مسؤولية استنزاف الموارد الطبيعية و التدهور البيئي[6].

---

[2] أ.مقميح صبري، أ.بوعنان نور الدين،دور أسلوب الإنتاج الأنظمة في تحقيق اتنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة السونطراك،الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008،ص320-321.

[3] عبد القادر عطية ،قضايا إقتصادية معاصرة،مجموعة النيل العربية، القاهرة،مصر، 2000،ص20.

[4] د.مؤيد حامد عبد الله،البيئة و الإقتصاد و الإتفاقيات الدولية،دار الكتاب الجامعي العين،دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011،ص92.

[5] حبيبتري نبيلة، بلهادف رحمة، الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه إستراتيجي نحو دعم التنمية المكانية، الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية ،أدرار، 2013،ص7.

[6] مجلة التمويل و التنمية ، العدد4 ، ديسمبر2000.

3.1.1- خصائص التنمية المستدامة

لقد بين zaccai سنة 2000 بوضوح إلى أي مدى تعتمد تعاريف التنمية المستدامة و شروط تحقيقها على المضمون الثقافي ، وأقر بأربعة مميزات علمية كخطوط للنقاش أضيف إليها خامس و هي : ترقية حماية البيئة؛ الرؤية العالمية للتنمية؛ الاهتمام بالتوازن بين الحاضر و المستقبل؛ البحث عن التكامل بين مكونات التنمية؛ التأكيد على جديدية مشروع التنمية المستدامة الذي يتلخص مضمونه في:

شكل رقم (1): مضمون التنمية المستدامة

المصدر :تمَّ إعداد هذا الشكل بالاستناد إلى :صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط 2007 ، ص16 .

وقد أوضح Edward barbier أن التنمية المستدامة تتميز بمجموعةٍ من السمات تتمثَّل في كونها:

1 تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدًا، وخاصَّة فيما يتعلَّق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛

2 تتجه أساسًا لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرًا، وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم؛

3 تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛

4 -لا يمكن فصل عناصرها عن بعضها البعض؛ وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية[7]؛

5- متوازنة ومنصِفة، فهي:

- توازن منافع مختلف المجموعات البشرية ضمن الجيل والواحد وبين الأجيال، والتوازن كذلك وبالتزامن في المجالات الأساسية الثلاثة :الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي؛
- تحقِّق الإنصاف في نوعية الرفاهية ومدى الأهداف المُحقَّقة[8]؛

ويكون بذلك لب القضية هو تنظيم التفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية والأساليب التكنولوجية والأوساط البيئية والموارد الطبيعية، وهو ما يفرض الالتزام ب:

- ترشيد استخدام الموارد المُتجددة ؛
- عدم استهلاك الموارد الطبيعية المُتجددة بالقدر الذي يفوق قدرتها على التجدد؛
- عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المُخلَّفات التي تقذف بها عملية التنمية إليه.

إن العمل في إطار المحددات البيئية السابقة يتطلَّب تحقيق أمرين:

- توفير متطلَّبات المجتمع من السلع والخدمات بأقل قدرٍ ممكن من الموارد المُتجددة وغير المُتجددة.
- الإقلال من لفظ النظام الإنتاجي للنفايات والمُلوثات إلى البيئة، وهذا يتطلَّب:

✓ إعادة المُخرجات إلى العملية الإنتاجية على نحو يقلِّل من حجم المدخلات والمخلَّفات ويدر عائدًا اقتصاديًا؛

✓ معالجة المخرجات للحد من أو إزالة آثارها البيئية الضارة، وهو ما يعني زيادة تكلفة الاستثمارات الرأسمالية لتوفير المعدات الضرورية لإجراء عمليات المراجعة؛

✓ الحد من التلوث لأنه أفضل من المعالجة، وهذا يعني التحول من التكنولوجيا الملوثة إلى التكنولوجيا قليلة التلويث أو عديمته.

[7] E. Barbier, « The concept of sustainable economic », development environmental conservation , vol14, N°2, 1987, p 101-110.

[8]Tatyana .P. Soubbotina, Beyond economic growth, an introduction to sustainable development, The world bank, 2thed, 2000, p9.

- ✓ وليست التنمية المستدامة في خاتمة المطاف حالة انسجامٍ جامدة أو ثابتة، بل هي عملية تغييرٍ يكون فيها استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، ومسيرة للتنمية التكنولوجية، والتحول المؤسساتي في اتساقٍ مع المستقبل ومع حاجات الحاضر على حد سواء .وبذلك فعلى التنمية المستدامة أن تستند إلى الإرادة السياسية في أية الأمر[9].

4.1.1-مؤشرات التنمية المستدامة

برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة[10]:

في دورتها الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة ، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، و المؤسسية للتنمية المستدامة . و قد أسهمت منظمات حكومية و جماعات أساسية متدخلة كوكلات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج ، إضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديمغرافية، و تخطيط المدن، و الفقر، و الصحة، و حق الحصول على الموارد و كذلك المجموعات الخاصة مثل النساء ، الشبان، و الأطفال المعاقين، و العلاقة القائمة بين هذه الميادين و مشكلة البيئة.

معايير إعداد مؤشرات التنمية المستدامة[11]:

- أن تعكس شيئا أساسيا و جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة المدى على مر الأجيال؛
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها و تقبلها؛
- أن تكون قابلة للقياس و يمكن التنبؤ بها؛
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- النواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح و أن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا و علميا وأن تكون من السهل إعادة إنتاجها؛
- الحساسية للزمن: بمعنى أن مؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

---

[9] هيون سونغ، مستشارة القضايا البيئية، برنامج الأمم المتحدة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، http://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml/ 2016/03/20، ص31 .

[10] أ بوزيان الرحماني هاجر، أ بكدي فطيمة، ملتقى التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص2.

[11] دوجلاس موسيشت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، دار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000،ص 166-167.

2.1– أهداف و أبعاد التنمية المستدامة

على اعتبار التنمية المستدامة تتمحور حول الانسان، فيجب المحافظة على البيئة التي يعيش فيها، فالهدف الرئيسي منها هو إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على البيئة.

1.2.1– أهداف التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة المدى، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية. و إن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها .لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة[12] .

حيث نموذج التنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين. و هو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد و لا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل. و لا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية.[13]

من هنا نستنبط أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أهداف أساسية أنها :تنمية موالية للناس، موالية لفرص العمل و للطبيعة.

تنمية موالية للناس و لفرص العمل:

يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة:

« هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو و حسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، و هي تجدد البيئة بدل تدميرها، و تمكن الناس بدل تهميشهم توسع خياراتهم و فرصهم و تؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم» [14]

إن هدف نموذج التنمية المستدامة يقدر الحياة البشرية في حد ذاتها، فهو لا يقدر الحياة لمجرد أن الناس يمكنهم إنتاج سلع مادية، مهما كان ذلك أمرا هاما .و لا يقدر حياة شخص ما أكثر من تقدير لحياة شخص آخر .إذ لا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة هو أن يحيا حياة قصيرة أو بائسة لمجرد أن هذا الطفل قدر له أن يولد في « الطبقة الخطأ» أو « البلد الخطأ» أو قدر أن ينتمي إلى « الجنس الخطأ » .

---

[12] محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000 ، ص22 .

[13] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 1994 ،أبعاد جديدة للأمن البشري، مرآز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1994 ، ص4 .

[14] مرجع نفسه ،ص13 .

تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، « إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس» .و تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، و توسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق. و التنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق و عادلا. و التنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها و أكثر أشكال المشاركة في السوق الغرض منه هو الحصول على عمالة منتجة و مأجورة[15]، إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد و الإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال، الحاضرة و المقبلة، من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، و لكنها لا تتجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية .إذ سيكون من الغريب أن ننشغل انشغالا بالغا برفاه الأجيال المقبلة « التي لم تولد بعد » بينما نتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم .و مع ذلك فحقيقة الأمر هي أنه أيا من هذين الهدفين لا ينال اليوم ما يستحقه من أولوية[16]، الأحياء الآن هم الذين يجب عليهم أن لا يفرطوا بحقوق و اهتمامات الأجيال القادمة [17].و لذلك قد يكون القيام بعملية إعادة تشكيل كبيرة لتوزيع الدخل في العالم و لأنماط إنتاجه و استهلاكه شرطا مسبقا ضروريا، حيث يقوم هذا المنهج على أساس أن هدف التنمية ليس تحقيق نمو اقتصاديا فقط و لكن لابد من الاهتمام بتوزيع فوائد النمو توزيعا عادلا بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة و إعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عمليات التنمية باعتباره أداة و هدف عمليات التنمية.

عوامل كثيرة أدت إلى الاهتمام بالتنمية البشرية، هذه العوامل أدت إلى تغيير في النظريات التنموية و أصبحت تركز بصفة أساسية على هدف التنمية و هو الإنسان و أحواله الصحية، الثقافية، الاجتماعية و السياسية بدلا من التركيز على وسائل التنمية المادية أي زيادة معدلات الاستثمار و معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الاستهلاك من السلع الصناعية الحديثة، إن التجربة العملية لإستراتيجيات التنمية التي انطلقت من المبادئ السابقة أثبتت أنه، على الرغم من تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن مشكلات هذه الدول قد تزايدت وزاد سوء الأوضاع الاقتصادية في معظم هذه الدول حيث عانت من زيادة حدة التضخم و تفاقم مشكلات البطالة والإسكان و الرعاية الصحية و التغذية الملائمة، نجد مثلا تجارب بعض الدول في شرق آسيا التي استلهمت سياستها التنموية من التجربة اليابانية و نجحت نجاحا باهرا في تحقيق التنمية البشرية و المادية معا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورا و ماليزيا و تايوان.

[15] د .محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص24

[16] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام1999،ص14.

[17] د .ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت1992 ، ص23 .

فقد انتدبت هذه التجارب أن النجاح لا يتوقف على السياسات التنموية و لكن يمتد أيضا إلى الإطار المؤسسي الذي تطبق خلاله هذه السياسات و له أثر هام في نجاح الجهود التنموية .و أن تدخل في مجال التنمية لتحقيق العدالة و مساهمة كل الفئات الاجتماعية في عمليات التنمية هو من أهم عناصر نجاحها ووضعها على أسس ثابتة .فهذه الدول كان لها في بداية الستينات نفس ظروف و سمات و مستوى الدخل الذي كان سائدا في معظم الدول النامية، و قد أصبحت اليوم في عداد الدول الناجحة وفق لمعايير التنمية الاجتماعية و البشرية معا[18] .

و هكذا فإن عملية التنمية المستدامة هي عملية موجبة تهدف بالاتجاه الأفضل و الأحسن و الخير الاجتماعي العام، و تنادي بالمساواة في الفرص و تسعى إلى تلبية الحاجات البشرية الأساسية من تعليم و صحة و معرفة و تطوير القدرات و حماية حقوق الإنسان الأساسية في مختلف المجالات، و القضاء على أنواع التمييز بين البشرية[19].

تنمية موالية للطبيعة:

لقد بدأت علاقة الإنسان بالبيئة في السنوات الأخيرة تزداد سوءا، نظرا لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، و تهديده المستمر لنظم البيئة و قد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية،كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة، ساعد على تردي العلاقة بين الإنسان و بيئته.

فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من 1950 إلى1973 حيث بلغ معدل النمو في الصناعة الإستخراجية % 5 سنويا، و في الصناعة التحويلية % 7 سنويا، إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى حوالي 3% سنويا، فكانت هذه الفترة فترة حرجة يمر بها المجتمع الإنساني و تمر بها الكرة الأرضية، إذ أخذت الصناعة الحديثة المعقدة اتجاهات خطيرة في هذه الفترة متمثلة في زيادة كمية و نوعية الملوثات الناتجة عنها[20]، ثم تباينت وجهات نظر الدول النامية و البلدان المتقدمة بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت دواعي التنمية و التقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة للأهداف الدول النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم و أن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة في مجتمعاتهم و كان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي و أن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة[21].

---

[18] د .محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطيه ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000ص 134 و135 .

[19] د .محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص25 .

[20] د .ضاري ناصر العجيمي، مرجع سابق، ص12 .

[21] أعمال المؤتمر الدولي الثاني من25 -1994/01/27، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت،1998 ،ص314.

و جاء عقد الثمانينات ليشهد تغييرا ملموسا في نظرة الدول النامية و الدول المتقدمة لهذه المسألة، جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة للآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل من عناصر البيئة الطبيعية وعلى صحة الإنسان ونوعية حياته مثل حادث انفجار مفاعل تشرنوبيل في الإتحاد السوفيتي في السابق عام 1986 ، تلوث شواطئ ألاسكا بالبترول عام1987 و على نطاق المستجدات و المتغيرات و خلال السنوات العشرة الأخيرة شاهدنا تحولا أساسيا في النظرة إلى العلاقة بين البيئة و النمو الاقتصادي و بأن التنمية و البيئة هو عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و الحياتية عموما.

فكان مؤتمر ريودي جانيرو بمثابة خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة .أكد هذا المؤتمر أن « التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي» ، و إعلان ريودي جانيرو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وواجبات وحقوق الدول في هذا المجال .حيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

- مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها؛
- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها ؛
- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ و استيرداد صحة و سلامة النظام الإيكولوجي للأرض ؛
- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة ؛
- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، و ينبغي أن تعكس المعايير البيئة و الأهداف و الأولويات الإدارية السياق البيئي و الإنمائي الذي تنطبق عليه؛
- تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية و التعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث و غيره من الأضرار البيئية ؛
- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي أنشطة و مواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة؛
- من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي، حسب قدراتها ؛
- تقوم الدول بإفطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها عن الحالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول؛

– يتم توفير الحماية للبيئة و الموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال[22].

2.2.1– ابعاد التنمية المستدامة[23]

من الملاحظ من التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها و من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ، و يمكن الإشارة هنا الى اربعة أبعاد حاسمة و متفاعلة فيما بينها ، و هذه الأبعاد هي الأبعاد الاقتصادية ،البشرية ،البيئة و التكنولوجية.

الابعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة

تشكل هذه الأبعاد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة و الاستخدام العقلاني و الرشد على هذه الموارد و هي:

– حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية :

يمكن ملاحظة الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال سكان البلدان الصناعية الذين يشتغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم ،أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهندب 33 مرة، و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط البلدان النامية مجتمعة .

– إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة و الموارد الطبيعية، و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكيد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية ،تعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

---

[22] د .عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، الطبعة الأولى، لبنان،2003، ص 197 -198.

[23] بنوة إسمهان، ، التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية نقود و التامينات، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015/2014، ص 12.

– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته:

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات و بالتالي إسهامها في مشكلات التلوث البيئي ،كان كبيرا بدرجة غير متناسبة ،يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية و التقنية و البشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و تستخدم الموارد بكثافة أقل ،و في تهيئة أسباب ترمى إلى تحقيق نوع من المساواة و الاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية و الخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الارضية.

– تقليص تبعية البلدان النامية[24]:

ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة ،ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ،يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا ،ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي و في التجارة فيما بين البلدان النامية ،و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشرية ،والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

– المساواة في توزيع المواد:

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر و تحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها ،و تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة ،فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الأراضي و المواد الطبيعية الأخرى و على حرية الاختيار و غير ذلك من الحقوق السياسية ،تشكل حاجزا هاما أمام التنمية ،فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصاديين الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

[24] بنوة إسمهان، مرجع سابق،ص 12 13.

– تقليص الإنفاق العسكري[25] :

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعنى في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية و أمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية ، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة :

البشر في مفهوم التنمية البشرية هم هدف التنمية و غايتها،و تحقيق خيارات الأفراد لابد و أن ينطلق من ذات الإنسانية ،لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد و البشر مجتمعين ومن بين هذه الأبعاد:

– تثبيت النمو الديمغرافي:

تهتم فيها التنمية المستدامة بالأبعاد البشرية ،وذلك من خلال العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط ،بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات ،كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ،و يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

– أهمية توزيع السكان[26]:

إن لتوزيع السكان أهمية خاصة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس و تدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، و من هنا فإن التنمية المستدامة مفادها هو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، و تعني اتخاذ تدابير خاصة من قبل اعتماد كل السياسات و التكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

[25] بنوة إسمهان ،مرجع سابق، ص ص 13 14.

[26] مرجع نفسه، ص 15.

- الاستخدام الكامل للمواد البشرية:

تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكلي للموارد البشرية وذلك بتحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع ،ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني توجيه وإعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة و الكتابة ، وتوفير الرعاية الصحية الأولية و المياه النظيفة و التنمية المستدامة تهتم فيها وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي و الاستثمار في الرأس المال البشرية بتدريب المربين و العاملين و الرعاية الصحية و الفنيين و العلماء و غيرهم من المتخصصين الذين تدعوا إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

- الصحة و التعليم:

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ومن ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل و وجود قوة العمل الحسنة بالتعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ،ومن شأن التعليم أن ينمي الفكر الذي يدعوا إلى التنوع البيولوجي و حماية أفضل له.

-الأسلوب الديمقراطي في الحكم[27]:

تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الأفراد و الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق ،لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في عملية التنمية بشقيها تعد القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل وهذا ما نعني به الحكم الصالح.

الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:

الأرض هي مستقر البشر و موطن و مصدر عيشهم و قد يتبدد مصير البشرية بسبب التنامي المتزايد لأدوار السلبية للنشاطات الإنسانية على هذه الأرض ،لذا بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى السعى للمحافظة على هذه الأرض و مراعاة التنوع البيئي بها ،إن استهلاك الإنسان المتزايد باستمرار يفرض ضغوطات على البيئة في صورة انبعاثات و نفايات

[27] بنوة إسمهان ،مرجع سابق، ص 16.

تلوث الأرض و تدمر النظم و الإيكولوجية و تسبب تدهور متزايد للموارد المتجددة مما سبل الرزق و ذلك من خلال تفادي بعض الأعمال التالية:

– إتلاف التربة ،استعمال المبيدات ،تدمير الغطاء النباتي و المصايد:

بالنسبة لأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة فقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها و يخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كثيرة من الأراضي الزراعية كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة و مبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية و المياه الجوفية أما الضغوط البشرية و الحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي و الغابات أو تدمرها و هناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

– حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية و الوقود، إبتداءا من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار و إلى حماية مصايد الأسماك، مع التوسيع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الأخدين في التزايد ، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة طفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل و تعني التنمية المستدامة استخدام الأراضي القابلة للزراعة و إمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة و استحداث و تبني ممارسات و تكنولوجيات و المبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار و البحيرات، وتهدد الحياة البرية و تلويث الأغذية البشرية و الإمدادات المائية و هذا يعني استخدام الري استخداما حذرا و اجتناب تمليح أراضي المحاصيل و تشبعها بالماء .

– صيانة المياه[28]:

يشكل توفر المياه العذبة بكميات مناسبة و مضمونة ضرورية للصحة و الإنتاج الغذائي و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و رغم أن ثلث مساحة كوكب الأرض مغطاة بالمياه فإنه لا يمكن الاستفادة الآن بنسبة 0،01 % منها لأغراض الاستخدام البشرية المباشر و فضلا عن ذلك فإنه لايتوفر من هذه المياه العذبة المتجددة اليوم أكثر مما كان متاحا مع فجر الحضارة الإنسانية، و عليه فإن حجم السكان في بلد ما و سرعة نموهم يساعدان في نشوء حالة الندرة في المياه و التأثير في

[28] بنوة إسمهان ،مرجع سابق،ص 17.

مدى حدتها و رغم أن الإنخفاض الأخير في معدات نمو السكان يحسن من التوقعات المستقبلية في مجال توافر المياه فإن المشاكل المتصلة بندرة المياه ستظل تتضاعف مع تزايد عدد سكان العالم.

- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :

مع الزحف العمراني على المساحات الزراعية و الاستخدام غير العقلاني للأراضي تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة إنخفاضها مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية و النباتية باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية و النظم الإيكولوجية للشعب المجانية و الغابات الساحلية و غيرها من الأراضي الرطبة و سواها من الملاجئ الفردية الأخرى لتدمير سريع كما أن إنقراض الأنواع الحيوانية و النباتية آخذ في تسارع، و التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة و ذلك بإعطاء عمليات الإنقراض و تدميرا لملاجئ و الرظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة و إن أمكن وقفها.

- حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

إن التنمية المستدامة تهتم بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية كزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي ، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة[29]:

أصبحت التكنولوجيا أكثر من ضرورة في الحياة البشرية و ذلك بسبب الرفاهية التي توفرها للإنسان من خلال الآلات و المعدات الحديثة التي تقلل الكثير من الأعباء الإنسانية لكن بالرغم من تقديم التكنولوجية لكل ما هو جديد فإنها تخلق الكثير من الأضرار التي تتزايد باستمرار و تشكل تهديدا لحياة الإنسان المستهدف باستعماله المكثف لهذه التكنولوجية.

[29] بنوة إسمهان ،مرجع سابق، ص18.

- استعمال تكنولوجيات أنظف من المرافق الصناعية :

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من الهواء و مياه و أرض، وفي البلدان المتقدمة النمو يتم الحد من النفايات و تنظيف التلويث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا تخضع للرقابة إلى حد كبير و مع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من النتائج النشاط الصناعي و أمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة أيضا للإهمال و الإفقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية و تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ و تقلص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية أو تساندها و في بعض الحالات تعني التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

- الاخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

تعد التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة و أكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية و التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة و كذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال و تطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية و النامية أن يزيد من الإنتاجية الإقتصادية و أن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة و حتى تنتجع هذه الجهود فهي تحتاج أيضا إلى إستثمارات كبيرة في التعليم و التنمية البشرية و لا سيما في البلدان الأشد فقرا و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الإقتصادية و البشرية و البيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة[30].

خلاصة:

على ضوء ما تمكنا من الاطلاع عليه في هذا الفصل اتضح لنا أن الخوض في ملابسات التنمية المستدامة مسالة معقدة و شائكة والأجدر هو انه اتضح لنا أن هناك نوعا أخر من التنمية صار هو المقصد و الأمل، انه ذلك النوع من التنمية الذي يجعل سعادة الفرد مرتبطة بتحسين نوعية حياته وهو المسعى و المطلوب.

إنها تنمية تتطلع إلى الاستقرار و الاستمرار وهي تنمية طويلة المدى تراعى من خلالها حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، واضحة تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد في المقام الأول كما تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية.

[30] بنوة إسمهان ،مرجع سابق، ص 18.

الفصل الثاني

نظريات التنمية المستدامة

لقد ظهرت أراء مختلفة حول التنمية المستدامة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد و البيئة و الاجتماع، فعلماء الاقتصاد يرون ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي و الأخلاقي، و يؤكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة و ركزوا على الاستدامة في النظم البشرية و الثقافية أما علماء البيئة والموارد والأحياء فأشاروا إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما، وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقييم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي، ومنه فإذا كانت التنمية المستدامة تشمل أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية مما أدى إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتفضي في الأخر إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظريات نجد:

1.2-النظريات الداعية للأولوية البيئية

يشير بعض العلماء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما ،وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي ،والمسائل الأكثر تطورا تتساءل حول ما إذا كان النمو مطلوبا من وجهة النظر البيئية ،ويشير الكثير من العلماء إلى أن عدم النمو لا يشكل حلا ملائما ،ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي ،لذا فهو أمر مطلوب ،ولكن يجب تجنب التقنيات ،والنمو الذي يضر بالبيئة ،ويشيرون إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن بين هذه النظريات :

1.1.2- نظرية GAYA[1]:

بالنسبة لجيمس لوفلوك مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حياً ضخما قادر على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان ،فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزاً منها ،ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة كما ترى GAYA أيضا أن

[1]Beat burgenmrier. économie de développement durable: de boech 2 édition, Belgique 2005. p195

المعايير الايكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الإعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ،وهذا من نواحي قصور هذه النظرية ،ضف إلى ذلك أن هذه النظرية كانت تهدف إلى خلق إنصاف إيزاء الكائنات غير البشرية على حساب الإنسان.

2.1.2– نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية[2]:

تفترض هذه النظرية كسابقتها أولوية الطبيعة على الإنسان وقام ألدوليوبولد وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة وألمانيا ، ترفض هذه النظرية أية تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية ومن هنا يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة لذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به.

3.1.2– النظرية المتشائمة[3]:

في عام 1798 نشر توماس مالتس Thomas Malthus مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف نيكولاس دي كوندورسيه Nicolas de Condorcet، والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة ، ويرى مالتس أيضا أن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحدث فقط حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي ، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية، لم يكن نموذج مالتس نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي واشتملت العديد من بنود النموذج على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني.

---

[2]Beat burgenmrier. économie de développement durable, op.cit, p196.

[3]إسماعيل شعباني : مقدمة في اقتصاد التنمية ، الطبعة الثانية ،صنف 046/ 3 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، ص 65.64.

4.1.2– النظرية المتفائلة[4]:

من الاقتصاديين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما، وعلى سبيل المثال جون ستوارت ميل John Stuart Mill الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل ،فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد ،ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة ، وقد استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادية وكلها عوامل تؤدي كما كان يعتقد ميل إلى خفض معدلات نمو السكان ، ومع أن ستيوارت ميل أكد على أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي إلا أنه برغم تفاؤله رأى أنه حينما تستخدم موارد البيئة بشكل تام أي يتم استنفاذها في الأغراض الصناعية وغيرها فإن هذا لن يكون عالما مثاليا بأي حال من الأحوال. وقد نشر مالتس أفكاره لأول مرة عام 1798 حيث ارتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب والأمراض والمجاعات.

5.1.2– الحركة الأمريكية المحافظة (1890– 1920)[5]:

لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theodore Roosevelt ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الو.م.أ ، خلال الفترة ما بين عامي 1890 و1920 ، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي وأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة ، كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحافظة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، وأن التحكم الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه. وربما يعني ذلك أن معظم الأفكار التي تتم مناقشتها هذه الأيام والجدل حول الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها خلال تلك الفترة.

[4] محمد حامد دويدار ، و الأخرون ، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت، 1988، ص 57-58.

[5] فاطمة احمد، الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك، مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة القاهرة، أوت 2006، ص7-8.

6.1.2– نظرية النضوج[6]:

كان أ.هانسن A. Hansen هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية ،لن يكون التقدم الإقتصادي على المدى الطويل في رأي أنصار نظريات الركود إلا نارا سريعة الإنطفاء ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من إكتشافات التقدم الإقتصادي (البخار، الكهرباء ...) غذت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته ،ومع إستنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها ،وأن تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح إقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج.

7.1.2– دراسة برانت ومورس (1963)[7]:

في دراسة عن الندرة والنمو الاقتصادي أعدها إثنان من الاقتصاديين الأمريكان هما برانت ومورس ، تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية، وذلك بهدف إختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية ،كانت النتائج مدهشة إلى حد كبير حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870–1957، ويمكن تبرير هذه النتائج حسب الاقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة إستغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى إنخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية وبالتالي فإن برانت ومورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية.

8.1.2– نظرية الحالة الثابتة المستقرة[8]:

في الستينيات برز مصطلح "الحد المطلق" من جديد ولكن بزعامة الديموغرافيين و الطاقويين ،هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة ، إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين عام 1970، لكن في المقابل واجه العديد من الانتقادات على اعتبار أنه يتنكر كلية للحاجات الحالية للبشرية وفرضه خيارات أقل ديمقراطية .

---

[6] ريموند ريشنجباخ، سيلقن أوخر ،التنمية صفر، ترجمة :سهام الشريف ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1978، ،ص 50

[7] فاطمة أحمد حسن ، مرجع سابق ،ص14.

[8] Toladidia thombiano :Economie de l'environnement et des ressources naturelles , l'harmattan, Avril 2008,p42.

وبالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليها أن توقف النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤوليتها في الأزمة البيئية ضئيلة.

9.1.2– نظرية حدود النمو لنادي روما:[9]

بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات فقط على إعلان دراسة برانت وموس، وفي عام 1972 أعلن نادي روما تقرير، "حدود النمو". و قد بيع من هذا التقرير نحو تسع ملايين نسخة وطبع بتسع وعشرين لغة من لغات العالم ، وقد تم إعداد هذا التقرير باستخدام أجهزة متطورة للحاسب الآلي واعتماد على طريقة جديدة آنذاك في النمذجة سميت بطريقة "تحليل النظم" (System Analysis). قدم هذا التقرير نموذجا جديداً بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي، السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، والتلوث ، وقد كانت التنبؤات التي توصل إليها التقرير مفرطة في التشاؤم حيث تنبأ بأن مستقبل معدلات نمو سكان العالم، والإنتاج الغذائي، ودرجة التصنيع سوف تنمو في البداية بشكل Exponentially، إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم، وسوف يحدث هذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في استخدام الموارد الناضبة، والإنتاج الزراعي، والتلوث المفرط ، كما تنبأ التقرير أيضا بنضوب نحو إحدى عشر معدن قبل نهاية هذا القرن،ومن تلك المعادن: البترول، الغاز الطبيعي، النحاس، الذهب، الرصاص، الفضة، الزنك، والقصدير، في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم"نظرية حدود النمو"، وكان أهم مضمون تلك النظرية ما يلي:

1. أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، و استنفاد الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر.
2. يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة و إيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.
3. مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنبهر به، هدفاً آخر وهو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع "حدوداً للنمو" .

[9] ريموند ريشنجباخ، سيلقن أوخر ،مرجع سابق، ص 14، 15 .

ومن واقع تطور عدد السكان في العالم، وكذلك الإنتاج الصناعي سواء على مستوى كل دولة صناعية على حدة أو على مستوى العالم الصناعي ككل، يؤكد أنصار نظرية حدود النمو أن كلا من عدد السكان والإنتاج الصناعي ينمو نموا آسيا، وهذا النمو الأسي للإنتاج الصناعي هو الذي يفسر التراكم الرأسمالي المتزايد في الدول المتقدمة واتساع الفجوة بينها وبين الدول النامية، إلا أن الواقع العملي قد أثبت بعد ذلك فشل تلك التنبؤات، ومن أهم الدلائل على ذلك ارتفاع معدلات إنتاج و احتياطات البترول حتى عام 1974، ومع ذلك فإن المناقشات حول الموارد البيئية مازالت تتبنى هذا المنهج في التنبؤ ، وقد اعترض العديد من الاقتصاديين بقوة على هذه النظرية، ووجهوا إليها العديد من الانتقادات أهمها:

– أنها لم تقم على بيانات إحصائية محددة، حيث اعتمد صائغو النظرية على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني الذي من الممكن أن تؤثر فيه عوامل أخرى؛

– كما تجاهلت النظرية نظم الأسعار وتحركات اقتصاد السوق مما يمكن اعتباره امتداداً لأفكار مالتس.

مما تقدم يمكن إدراج النظريات والآراء التي دعت إلى الأولوية البيئية ضمن اتجاهين رئيسيين:

1. نظريات ذات نزعة محافظة، والتي ربما ينتاب أصحابها الحنين إلى الطبيعة النقية العذراء، من هذا المنطلق فهم ينادون بأسبقية الطبيعة على الإنسان والذي حسبها لا يعد إلا جزء بسيط منها.
2. نظريات وآراء تبنت النظرة المتشائمة فهي وإن اعترفت ضمنيا بضرورة مستوى معين من النمو الاقتصادي إلا أن إفراط هؤلاء في التشاؤم حول محدودية الموارد الطبيعية ،وما يهدد هذه الموارد من نمو في الطلب إضافة إلى عدم اقتناع هؤلاء بالدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة عمر الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة عموما، كل هذا جعلهم يحصرون في قاعدة هرم ماسلو وكل تطلع للارتقاء بهذه الحاجات سيشكل خطرا على استمرار البشرية.

2.2– النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية

من اجل إلقاء الضوء على التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية، من المهم أن نميزها عن المفاهيم الأخرى ذات العلاقة: النمو الاقتصادي– النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية[10].

– النمو الاقتصادي: هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

[10] Romano donoto. notes of the course ou «sustainable rural, development» FAO. projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II syria . november 2002. p53.

– التنمية الاقتصادية: هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم التنمية:

تحسين نوعية حياة السكان، وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا تحسين المهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات

تحسين الحقوق المدنية والحريات.

وهذا التعريف لا يتضمن الأفكار المتعلقة بالاستدامة البيئية، وقد لفت علماء الاقتصاد البيئي اهتمام علماء الاقتصاد التقليديين إلى الأفكار المتعلقة بتعريف النمو بعدة طرق تتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة عليها وسنتعرض لأشهر النظريات في هذا المجال :

1.2.2– نظرية تعديل السوق[11]:

ترى النظرية الاقتصادية الليبرالية أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الاقتصادي، من هذا المنطلق عوم لت النفايات وكذلك الموارد الطبيعية التي كان ينظر إليها على أنها موارد متاحة ومتوفرة بصورة غير محدودة، فالإنتاج عبارة عن تحويل للموارد الطبيعية إلى سلع اقتصادية ونفايات كذلك فإن الاستهلاك لا يعني فقط استخدام تلك السلع ولكن أيضا تحويلها إلى نفايات، ولما تم التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية كانت النتيجة أخطاء فادحة في تسيير النظام الاقتصادي ، نفس الكلام ينطبق على الموارد الطبيعية كالماء والهواء التي كما سبقنا وأشرنا اعتبرت مواد غير منتهية ومن ثم فقيمتها الاقتصادية منعدمة أي أنها عوامل خارجية لا يمكن أن تؤثر في سير العملية الاقتصادية، لكن مارشال A. Marshal أكد أن هناك بعض العوامل الخارجية عن السوق يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الاقتصاديين وقدم مفهوم " الاقتصاد الخارجي"،و منه بات لزما أخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية وتناولها كمؤثرات فاعلة ما يتطلب بالتالي تعديل السوق.

2.2.2– نظرية الإستدخال لآرتور بيجو[12] A.pigou:

حيث يقترح خلال سنوات العشرين أن تصبح التأثيرات التي تحدث خارج السوق من جراء إنتاج و إستهلاك بعض الموارد ومنها الموارد البيئية عن طريق تطبيق بعض الأدوات الاقتصادية مثل الرسوم والمساعدات وتمثل هذه الرسوم تعويضات يدفعها المسؤولون عن النفايات الملوثة التي يرمونها مثل المياه الصناعية المستعملة وغيرها من الملوثات المضرة بالبيئة إذ تكلف

[11]Michel bassend, metrobsation crise ecologique et developpement durable, France,sn imprimeur 2000,p99-100.

[12] taladidia –thombiano. op cit, p 37.

معالجتها مبالغ مالية هامة، وتخصص تلك المساعدات لتسديد مجمل الأشغال لتجميل المحيط والبيئة ، وتمكن النماذج الاقتصادية مثلا من تحديد المبلغ الأمثل للرسوم يدفعها كل شخص يلوث الجو، وكل المبالغ التي تخصصها السلطات العمومية توجه نحو إعادة استعمالها لمكافحة التلوث.

3.2.2- نظرية حقوق الملكية لرونالد كواز Ronald Quoiaz[13]:

ينتقد الخاصية المثلى للرسوم التي حددها بيجو ويقترح حلا اقل تشددا ليترك مجالا واسعا لقوانين المنافسة ، وينطلق من معاينة مفادها أن المواد البيئية ليست ملكا لأحد، ويقول أنه إذا كانت قوانين الملكية واضحة، فإنه من الفائدة الاقتصادية إرغام الملوثين وضحاياهم للتفاوض المتواصل للوصول إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث من الطرفين ، ما يعاب على هذه النظرية هو إفراطها في الاعتماد على السوق كآلية لحل المشكلات البيئية الناجمة عن عمليات التنمية.

4.2.2- نظرية الموارد الناضبة[14]:

قام الاقتصادي هارولد هوتلينغ بنشر دراسته حول "اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام 1931، وفي هذه الدراسة قام هوتلينغ ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتعظيم الاستفادة منها على المدى الطويل.حيث أنه أول من أشار إلى خصائص الموارد الناضبة وضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد سعر المورد الناضب.

وتستند نظرية الموارد الناضبة والتي صاغها هوتلينج إلى فرض أساسي وهو أن ملاك المورد الناضب وهم يهدفون إلى تعظيم الثروة يحاولون إنتاج المورد بطريقة تعظم قيمته الحالية ،ولتحقيق ذلك لابد وأن تكون القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة في كل الفترات ،وإلا سيكون من مصلحة المنتجين تحويل إنتاجهم من فترة إلى أخرى ، وفي الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة (ناضبة) كالبترول مثلا يمنع قرار إنتاج برميل من البترول اليوم إمكانية إنتاج آخر في المستقبل.الواقع أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة ، حيث أن إنتاج اليوم يمنع هذا الإنتاج في فترة أخرى في المستقبل ، ويجب على ملاك المورد الناضب أن يأخذوا في اعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند اتخاذ قرارهم بالإنتاج.

[13]Michel bassend. Op.cit,p: 35.

[14]فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق ، ص9.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أن فكرة هوتلينج عن توصيف الموارد الناضبة تعني في جوهرها ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.

5.2.2– نظرية القيمة الاقتصادية الكلية:

جرت العادة أن المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة تتم بتقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيائية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر المنجرة عنها ،مثلا يحسب الاقتصاديون كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتدهور العناصر المغذية في الأراضي وذلك بسبب عوامل انجراف التربة ، تبدو هذه المقاربة محدودة ومختزلة نظرا لطابعها النفعي ، انطلاقا من هذه المعاينة أقدم بعض علماء الاقتصاد إلى التنظير لمختلف التمثلات البيئية من طرف المجتمعات الإنسانية، دون أن تأخذ في الحسبان إلا ما هو ملحوظ في الطبيعة فمثلا يؤدي قطع الأخشاب إلى كلفة مباشرة مرتبطة على سبيل المثال بمتعة المتنزهين والذي يمكن اعتباره قيمة في بعض المناطق وكلفة إيكولوجية مرتبطة بخسارة التنوع البيولوجي، يعاب على هذه المقاربة طرق الحساب المستعملة ففي أغلب الأحيان يتم اللجوء إلى طريقة القيم المعلنة بالتراضي للدفع أو للعكس ح يث يطلب من الناس حسب إمكانياتهم المالية المساهمة في الحفاظ على البيئة أو تحديد ما هي إمكاناتهم في تقبل أو تحمل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة، فمعارضي هذه النظرية يرون أن هذه الطريقة لا تعطي إلا قيمة تقريبية للطبيعة .

6.2.2– نظرية الاقتصاد الإيكولوجي :

من جملة الانتقادات الموجهة لمقاربة الكل للسوق يبرز تيار جديد يعد بمثابة برنامج عمل أكثر منه إطار نظري، يدعو هذا التيار إلى التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية ومن ثمة يتحول إلى مجال جديد لدراسات متعددة الإختصاصات للعلاقات المترابطة بين الأنظمة الإقتصادية و الاجتماعية والإيكولوجية ، وحسب هذا التيار لا يمكن إعتبار النمو والاقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق تركز على ثلاث مبادئ هي:

- إن حدود استيعاب الطبيعة محدودة و على النظام الإقتصادي أن يأخذها في الحسبان.
- يجب التنبؤ لإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد والنابضة.
- يجب احترام ظروف إعادة تجديد المواد الطبيعية المتجددة.

7.2.2– نظرية النمو الداخلي[15]:

خلال نهاية العقد الثامن وبدايات العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الاقتصادي بصفة عامة وتحولت إلى ما يسمى نظريات النمو الداخلي حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية ، ومن ثم رأت نظرية النمو الداخلي بضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصفة عامة ،واعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الاستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم واتجاه المؤسسات الاقتصادية لدعم الإبداعات والاختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي ، وقد كان لنماذج النمو الداخلي سمة أساسية وهي أنها تفترض أن متوسط إستهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود كما تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا سوف لن تتمكن من إزالة الآثار السلبية للتنمية إلا إذا وجهت نحو هذا الهدف.

3.2–النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و التنمية

حاول علماء الاجتماع في انطلاقاتهم دمج الطبيعة البشرية، ميول التنظيم الاجتماعي من اجل تحضير المعادلات لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لهم يجب الأخذ بعين الاعتبار على الأقل العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع المختلفة، هذه النظرة تأخذ في الحسبان سياسة تحليل المشاريع والنمو الديموغرافي وكذلك يجب الاهتمام بالفقر وانعدام المساواة في ملكية الأراضي، الحروب، والكوارث الطبيعية، السياسات الاقتصادية، غياب الحرية في مختلف المستويات، و يجب أخذ هذه العوامل المستفحلة مجتمعة و على حد السواء وفي الآتي نتناول أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

1.3.2–نظرية التنمية الدائرية المتراكمة[16]:

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال GONER MYRDAL تقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش والذي تمثله الأرياف، ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي:

[15] فاطمة أحمد حسن، مرجع سابق ، ص 20، 21.

[16] د/عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ،التنمية المستديمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 61 إلى 65.

– الآثار الخلفية السالبة:

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف و الهوامش و تتمثل في هجرة منتقاة selective للأيدي العاملة و كذلك رأس المال و البضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش،

– الآثار الانتشارية الموجبة:

وهي عمليات تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش أو الأطراف، و تتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش فمثلا يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعتمد سرعة ودرجة انتشار الآثار التنموية من المركز إلى الهوامش على المستوى والوضع التنموي للمركز ، فكلما كان هذا الوضع أفضل كانت سرعة ونوع وحجم الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة[17].

تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة (المفتاحية) في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الايجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... إلخ، ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دخول إضافية جديدة وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مدخلات رئيسية لهذه الصناعات ، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة والتي تعمل من أجل تحقيق أرباح إضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها ، إلى زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها ، كذلك تعمل زيادة الطلب على البضائع والخدمات المختلفة وباستمرار على نشوء مؤسسات وشركات جديدة مما يعني خلق فرص عمل جديدة ودخول إضافية جديدة يتزايد من خلالها الطلب على البضائع والخدمات المختلفة. ويؤدي اتساع السوق هذا وتسارع الطلب على البضائع والخدمات إلى قيام شركات ومؤسسات جديدة لإشباع الطلب المتزايد وهكذا تعود العملية من البداية ، تستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المدينة أو المركز مما يؤدي لنموه واتساع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز وتظهر الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين

[17] د/عثمان محمد غنيم ،مرجع سابق، ص 61 إلى 65.

اقتصاد المراكز والهوامش خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في الزيادة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش ،وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية .

2.3.2– نظرية مراكز النمو لهيرشمان Hirschman[18]:

ويطلق عليها بعض الباحثين اسم نظرية الاستقطاب تتشابه هذه النظرية في تفاصيلها مع نظرية التنمية السببية المتراكمة لميردال باستثناء بعض الفوارق هي:

– أطلق هيرشمان مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة، ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة) وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال كذلك استبدل مفهوم الآثار الانتشارية الموجبة الذي استخدمه ميردال بمفهوم التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.

– قال هيرشمان : إن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.

– يتفق هيرشمان مع ميردال بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الاستقطاب)وضروري لحصول الآثار الانتشارية من المركز إلى الهوامش.

3.3.2– نظرية الاستقطاب العكسي[19]:

صاحب هذه النظرية هو ريكاردسون Richardson، الذي يرى أن الآثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان، والفرضية الأساسية لهذه النظرية تقول بأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى استقطابية ، تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي، حيث تبدأ المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم، وقد حاول ريكاردسون أن يلخص نظريته في ثلاث مراحل رئيسية هي :

– مرحلة التحضير (الاستقطاب)؛

– مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز ؛

– مرحلة اللامركزية الإقليمية.

[18] د/عثمان محمد غنيم ،مرجع سابق : ص 66.

[19] مرجع نفسه، ص 68 .

4.3.2– نظرية القلب و الأطراف [20]:

وضعها فريدمان Friedman الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

- القلب وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب أو مركز النمو.
- الأطراف و هي مناطق الظهير أو المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك طور نموذجا من أربع مراحل رئيسة هي:

- مرحلة النمط المكاني المستقل، وتمتاز هذه المرحلة بوجود العديد من المدن أو المركز المبعثرة والمعزولة عن بعضها.
- مرحلة القلب أو المركز الوحيد على المستوى الوطني حيث تظهر في هذه المرحلة إحدى المدن الكبرى مركزا أو قطبا رئيسا على مستوى الدولة تحيط به هوامش تابعة له.
- مرحلة المراكز الفرعية، و في هذه الحالة يظهر عدد من المراكز الفرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب التنموي.
- مرحلة الهرمية، حيث تؤدي العلاقة بين وأطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينها مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي على المستوى الوطني .

وقد أكد فريدمان أن علاقة القلب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة من خلالها يتم النمو.

5.3.2– نظرية التحيز الحضري[21]:

وضعها ميخائيل لبتون M.lipton حاول من خلالها الإجابة على السؤال :لماذا يبقى الفقراء فقراء؟ وبالرغم من أنه خرج من قبل العديد من الدراسات الإقتصادية والجغرافية إلا أن الإجابة عليه مازالت قاصرة، نظرا لتعقد مشكلة الفقر وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها، فليبتون في نظريته التحيز الحضري فقد حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في

[20] د/عثمان محمد غنيم ،مرجع سابق : ص 69.
[21] مرجع نفسه ،ص 70-74.

الريف من خلال عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الاقتصادية.يرى لبتون أن الصراع في العالم النامي لم يعد يأخذ شكل الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال أو المصالح الأجنبية والمصالح الوطنية بل أصبح صراعا بين سكان الريف وسكان المدينة والفرضية الأساسية في نظرية التحيز الحضري تقول بأن رصد الموارد داخل كل من المدينة والقرية وبينهما بعكس أولوية حضرية أكثر مما يركز على المساواة أو الفاعلية بمعنى أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم هذا يقودنا بدوره إلى القول أن السياسات التنموية الحكومية هي نفسها التي تحول وتعيق دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان ، و من هذا يتضح أن هذه النظريات توصلت إلى مشكلة هي هل أن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية ؟

يقول ليستر براون Lester Brown في 1999 إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية ،و يقول براتراند راسل Bertrand rassel :" علينا أن نتذكر إنسانيتنا و ننسى ما عداها ويجب أن ندرك دائما بأن الثقافة هي حجز الزاوية في كل عمل إنساني " ،منذ ظهور تقرير مستقبلنا المشترك و حتى وقتنا الحاضر يشهد العالم دولية كثيرة المناقشة موضوع التنمية المستدامة ،تلاحقت فيها الدراسات و الأبحاث و المؤتمرات و الندوات و منها :

- مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو البرازيلية في 1922 و نتجت عنه الأجندة 21؛
- الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة (21) المنعقدة من قبل الأمم المتحدة 1997؛
- ندوة استراتيجيات التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في 2001 و بمراجعة أدبيات هذه الفعاليات الدولية تبين أن العالم يواجه مشاكل بيئية مختلفة ناتجة عن غياب الضوابط الأخلاقية و الإنسانية و ليس نقص الموارد.

أن المشكلة كما تقول اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في تقرير 1989 لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية فحسب ،بل تمكن أيضا في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر و أزمة الأخلاق و القيم على مستوى المناطق و الدول و فيما بينها و التي تتمثل في غياب المصالح المشتركة و العمل المشترك نتيجة غياب العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي .

6.3.2– نظرية النظام العالمي [22]:

يقول أصحاب نظرية النظام العالمي أن الازدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة .و بعبارة عاطفية هم يدعون بان على الكثرة الغالبة فيما يدعوه العالم الثالث أن يعانون بحيث نتمكن نحن في الغرب من أن تبقى متمتعين بمستويات معيشتنا المتميزة .و هكذا نرى أن بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية تقضي بأن تكون الحياة الرغيدة للقلة على حساب شقاء الكثرة .و أصحاب نظرية النظام العالمي هنا يرددون أفكار كارل ماركس الذي ادعى بأن تكدس الثروة في أحد القطبين هو لهذا السبب تكديس في الوقت نفسه للشقاء و عذاب الكدح و الأرق و الجهل و القسوة في القطب الآخر .

7.3.2– نظرية النمو الاقتصادي الأمثل [23]:

أن نظرية النمو الاقتصادي الأمثل في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي Frank Ramsey وطورها آخرون من بعده ،هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي. فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على إنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة احد الأفراد أو احد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أو جيل أخر.وهي ترى أيضا أن الرفاهية الاجتماعية هي عادة تعرف على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال، و لقد واجه المنهج النفعي لاختيارات المجتمع العديد من الانتقادات المؤسسية من جانب جون رولز، حيث يبرهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الفقر في المجتمع. وبمعنى أخر، فإذا كانت الرفاهية الاجتماعية يمكن صياغتها كدالة في منافع الأفراد ، و بذلك فان تعظيم الرفاهة الاجتماعية لابد أن يتم من خلال تعظيم منفعة أفقر فرد في المجتمع، وهذه الدالة تكون حساسة فقط لأي زيادة أو انخفاض في منفعة أفقر أفراد المجتمع، ويعتقد رولز انه ليس من الممكن في الوقت الحالي بأي حال من الأحوال أن نعرف حدودا دقيقة لمعدلات الادخار اللازم الوصول إليها للوصول إلى معدل تراكم رأسمالي معين ، على اعتبار أن الرفاه يتي تتحقق من خلال رفع معدلات التراكم الرأسمالي، وكيف أن رفع التراكم الرأسمالي ، ورفع مستويات المدنية لابد أن يتم من خلال مشاركة كل الأجيال ، ومن هنا فان تعاليم المنهج النفعي تقول انه حتى فقراء الجيل الحالي لابد أن يقدموا تضحيات أكثر حيث أن تلك

[22] د/جون بيليس وستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ،ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث 2004 ص 266-267.

[23] فاطمة احمد حسن ، مرجع سابق ص 22- 23.

التضحيات سوف تؤدي إلى زيادة منافع فقراء الجيل القادم ، وذلك حيث انه من البديهي أن الخسائر في منفعة جيل من الأجيال لابد وان توازى منافع جيل آخر ،و العكس صحيح[24].

خلاصة:

هكذا توضح الخبرة أن التنمية لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة كما أن مفهوم التنمية هو مفهوم موسع يستوعب أبعادا اجتماعية، سياسية، بيئية وتكنولوجية ، إلى جانب البعد الاقتصادي فالتنمية هي عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من القهر والفقر والاستغلال وتقييد الحريات.

كما أن الجدل القائم حول التنمية يدور منذ فترة فالموضوع معقد يشمل عدة مسائل اجتماعية ،اقتصادية ،تاريخية وسياسية ، ففي البداية كان المعتقد هو أن المصالح البيئية لا تتفق وأهداف التنمية وخاصة في البلدان الصناعية، لكن الجدل تخطى مرحلته الأولى ، وأصبحت المفاهيم والمسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية أكثر وضوحا، والمهم هو القول في ضرورة أن الموارد في هذا الكوكب والطاقات الاستيعابية لأنظمة البيئة محدودة بدأ يلقى قبولا.

* * * *

التنمية المستدامة من خلال التعاريف السابقة تعني تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل والتنمية المستدامة لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب ، بل تتعدى ذلك ، فهي تشمل التنمية في كل المجالات الاجتماعية، البيئية، البشرية وأرس المال وغيرها.فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث تصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة، و للتنمية المستدامة عدة خصائص من بينها الاستمرارية ويسعى من خلالها تحقيق العديد من الأهداف من بينها استئصال الفقر ضمان لاستدامة البيئة، ولها عدة أبعاد منها البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والتكنولوجي .

فمن خلال كل هذه العناصر نجدها جميعا تشترك في أن التنمية المستدامة تتطلب الأخذ بعين الاعتبار (الحاجات، فكرة حدودية الموارد والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مترابط).

[24] مرجع نفسه ص 22- 23.

الفصل الرابع

إستراتيجية التنمية المستدامة المتبعة من طرف المؤسسة الوطنية سوناطراك

تعتبر سوناطراك أهم شركة محروقات في الجزائر وإفريقيا .فهي تشتغل في التنقيب و الإنتاج و النقل عن طريق الأنابيب و التحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها.بتبنيها لإستراتيجية متنوعة، تتوسع سوناطراك في نشاطات توليد الطاقة الكهربائية،والطاقات الجديدة و المتجددة، تحليه مياه البحر، البحث و التعدين .مواصلة منها لإستراتيجيتها في التدويل ، تم ترتيب سوناطراك الشركة الأولى إفريقيا و الثانية عشر عالميا .و هي أيضا أربع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع GNL و خامس مصدر للغاز الطبيعي و ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع GPL و إضافة للأهداف الاقتصادية تعتبر سوناطراك شركة مواطنة هذا كونها تهتم بالمجتمع و البيئية أو بصفة أخرى فهي تتبنى فكرة المسؤولية اتجاه المجتمع فهي تضع ضمن أهدافها الإستراتيجية، التنمية الاجتماعية و البشرية.

سنحاول في هذا الفصل تعريف بالمؤسسة العمومية الاقتصادية سوناطراك، ومختلف الإستراتيجيات المنتهجة من طرفها لتحقيق التنمية المستدامة.

1.4– لمحة عن المؤسسة العمومية الاقتصادية السوناطراك

1.1.4– تعريف مؤسسة السوناطراك:

هي الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات و نقلها و تحويلها و تسويقها ذات رأس مال قدره 245 مليار دينار جزائري موزعة على 245 سهم ، كل سهم 1 مليون دينار جزائري حيث تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا هي تشارك في التنقيب، الإنتاج و النقل عبر الأنابيب، تحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها .معتمدة عن إستراتيجية التنويع. وكتجربة أولى قامت بها سوناطراك لتؤكد شهادة ميلادها بشروعها في إنشاء و تشغيل أنبوب النقل الذي يرتبط بين أرزيو و حوض الحمراء البالغ طوله 805 كلم، و قد مثل بمثابة خرق اتفاقية إفيان بالنسبة لفرنسا ، و قد أدى هذا إلى إجراء مفاوضات في جويلية 1968 باتفاق جزائري فرنسي يقتضي تسوية المسائل المتعلقة بالتطور الصناعي بالجزائر.

2.1.4–تطور مؤسسة سوناطراك:

بموجب المرسوم66/292 الموافق ل 22 ديسمبر 1966 تغير الشكل القانوني للمؤسسة ، حيث أصبحت الشركة سوناطراك" الشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، التحويل، تسويق المحروقات ". كما خلقت اتفاقية الجمع التي عقدت في أكتوبر1968 نوعا جديدا من العلاقات مع المؤسسات البترولية العامة بالجزائر ، و هذا ما يمنح لشركة سوناطراك فرصة لتقوية موقفها بشكل حاسم و بعدها انضمت الجزائر سوناطراك ضمن ضخامة الدول المصدرة للنفط "OPEC" سنة 1969 توجهت سوناطراك نحو البحث بالأخذ على عاتقها قطاع المناجم و حافظت على اسمها و رمزها باللون الأسود الذي يمثل البترول و اللون البرتقالي الذي يمثل لون الصحراء .

3.1.4– حركية التطور:

للمساهمة في التطور الاقتصادي للوطن أخذت سوناطراك على عاتقها جمع مواد التمويل بالعملة الصعبة بعد التأميم مباشرة ، ركزت سوناطراك منذ بداية التسعينات جهودها حتى تصل إلى أهدافها على تقويم المحروقات من خلال سياسة استثمارية مكثفة و كذا تطوير مختلف الصناعات البترولية بدءا من الاستكشاف في المنبع إلى البترو كمياء في المصب و قد أدى هذا التعدد إلى ظهور شركة كبيرة يضل عدد موظفيها إلى 50061 و حيث وصل معدل النمو خلال هذه العشرية إلى 32 بالمئة ،و تمثلت نشاطاتها في البحث ، التنقيب ، إنتاج البترول الخام ، إنتاج الغاز ، الخدمات البترولية ، التصنيع ، النقل بالأنابيب ، البتر وكيمياء و تسويق المحروقات[1].

[1] Direction Generale,Sonatrach,www.Sonatrach.dz,12/03/2016.

4.1.4– مخطط مؤسسة سوناطراك

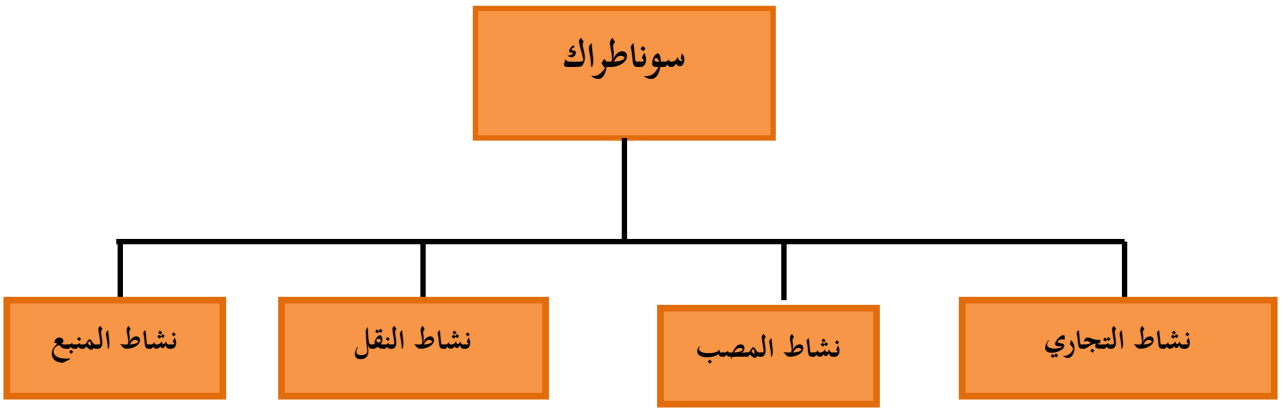

طابع نشاطها:

1 – التنقيب و الإنتاج : هي المسؤولة عن البحث والتطوير وإنتاج النفط والغاز. وتتركز مهامها بشكل رئيسي على تطوير احتياطيات المكتشفة، وتحسين معدل الاسترداد وتحديث الاحتياطيات.

2 – النقل عن طريق القنوات : هي المسؤولة عن نقل الهيدروكربونات السائلة والغازية عبر خط أنابيب وتطوير، إدارة، تشغيل شبكة النقل، التخزين ، التسليم وتحميل النفط.

3 – التمييع و التكرير و البتروكميائي : تشغيلها الواجبات الأساسية للمرافق القائمة لتسييل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال، الفصل، التكرير، البتروكيماويات والغازات الصناعية (الهيليوم والنيتروجين).

4 – النشاط التجاري : هي المسؤولة عن إدارة العمليات والمبيعات الشحن التي تتم بالتعاون مع الشركات التابعة مثل نفطال لتوزيع المنتجات النفطية .

5 – 5.1.4– أهداف المؤسسة الوطنية سوناطراك

تأسست سوناطراك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو ذاتي و منها تنموي خاص بالتنمية الوطنية سنلخص أبرزها في النقاط التالية:

- التنقيب على المحروقات و استغلالها؛
- تطوير شبكات نقل المحروقات، تخزين، شحن، استغلال و تسيير هذه الشبكات؛
- تميع الغاز الطبيعي و معالجته؛
- تحويل و تكرير المحروقات و مشتقاتها؛

- تنمية مختلف النشاطات المشركة في الجزائر و في الخارج مع شركات جزائرية و أجنبية و الاشتراك في رأس المال و في القيم المنقولة الأخرى؛
- تمويل البلاد بالمحروقات على المدى المتوسط و البعيد؛
- دراسة كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات و كل عمل يترتب عنه فائدة على مجمع سوناطراك؛
- تلبية الحاجيات المحلية ؛
- حفظ حق الأجيال القادمة في الثروة البترولية؛
- تحقيق السيطرة على الصناعة البترولية؛
- تنويع مصادر الدخل الوطني؛
- تحقيق أقصى قدرٍ من العائدات البترولية في المدى القصير لتمويل خطة التنمية العاجلة؛
- العائدات البترولية تبعًا للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني؛
- تقوية الدعم للقواعد الصناعية لتحصيل التكامل الوطني[2].

6.1.4- أهم عوائد سوناطراك خلال فترة 2009-2010:

الجدول رقم (1) يوضح أهم المؤشرات لسوناطراك

النتائج	2009	2010
رقم الأعمال (مليار دولار)	44,9	56,7
الصادرات (مليون طن)	115	116,3
الإستثمارات (مليار دولار أمريكي)	12,8	14,4
الأرباح الصافية (مليار دينار جزائري)	407	503
الضريبة على عائدات النفط (مليار دينار جزائري)	1360	1747
الضريبة على الدخل (مليار دينار جزائري)	155	191
الضريبة على أرباح الشركات (مليار دينار جزائري)	87	253
النفقات (مليار دينار جزائري)	1421	3591
النفقات خارج العبئ الضريبي (مليار دينار جزائري)	1601	1591

المصدر: التقرير المالي لسوناطراك 2010

[2] مجلة سوناطراك العدد 12,سنة 2010.

الشكل رقم (2): أهم المؤشرات لسوناطراك

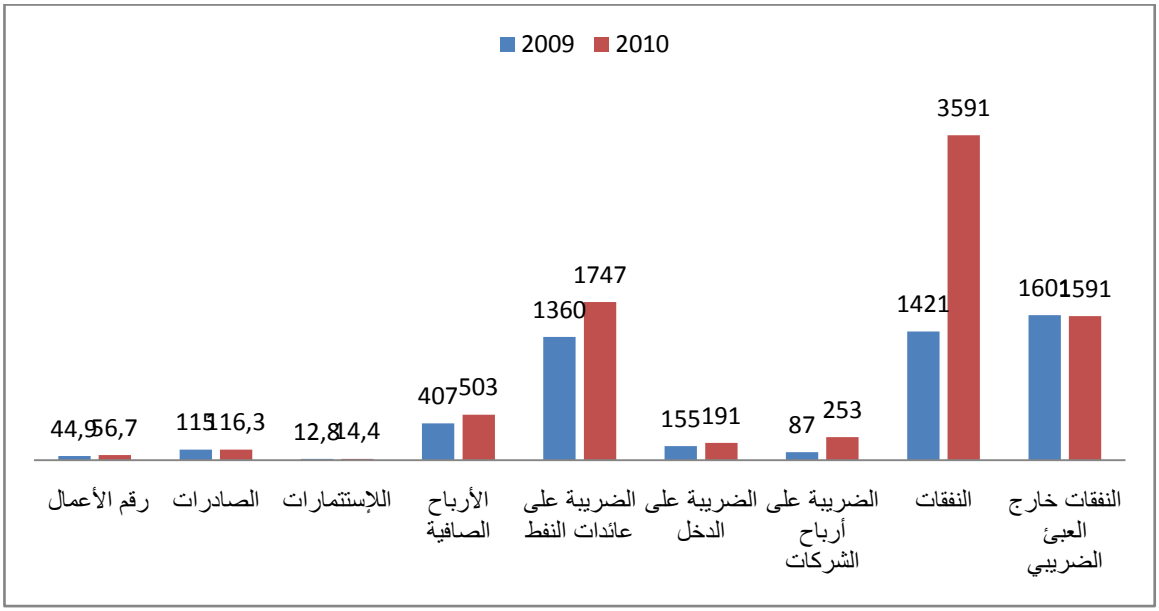

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير المالي لسوناطراك 2010

عرفت عوائد النفط بالنسبة لمؤسسة سوناطراك قفزة نوعية خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009، حيث وصل رقم أعمال المؤسسة إلى 56.7 مليار دولار مقابل 44.9 مليار دولار في سنة 2009 ، وهذا راجع إلى الكميات المصدر من النفط حيث وصلت إلى116.3 مليون طن مقابل 115 مليون طن في سنة2009.

بالنسبة الاستثمارات فإنها قفزت من 12.8 مليار دولار أمريكي في 2009 إلى 14.4مليار دولار أمريكي في سنة 2010،هذا و كانت الأرباح الصافية عرفت تحسن معتبرا أي بزيادة 23 بالمئة حيث سجلت في سنة 2010 ما قيمته 503مليار دينار جزائري مقابل 407 مليار دينار جزائري في سنة2009.

أما فيما يخص الضرائب فقد سجلت سنة 2010 زيادة في العوائد الضريبية مقابل سنة2009، فالضرئب على عائدات النفط التي كانت في سنة 2009 تقدر ب 1360 مليار دينار جزائري إلا انه ارتفعت سنة 2010 إلى ما يقارب 1717مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرت ب 28 بالمئة، كما نلاحظ من الجدول رقم (1) الضريبة على الدخل عرفت زيادة نوعية حيث ارتفعت من 155 مليار دينار جزائري في سنة 2009 إلى 191 مليار دينار جزائري في سنة2010 أما الضريبة على الأرباح فإنها وصلت سنة 2010 إلى 253 مليار دينار جزائري حيث كانت سنة 2009 تقدر ب 87 مليار دينار جزائري، هذا و قد كانت النفقات خارج العبئ الضريبي في سنة 2009 تقدر ب 1601 مليار دينار جزائري و عرفت انخفاض طفيف قدر ب1 بالمئة حيث قدرت ب 1591 في سنة2010[3].

[3] التقرير السنوي لمؤسسة السوناطراك 2010.

2.4– المسؤولية البيئية و الاجتماعية لمؤسسة سوناطراك

تلعب مؤسسة سوناطراك دوار أساسيا في الاقتصاد الوطني حيث تزود المجتمع بمجموعة من المنتجات البترولية و مشتقاتها، و من الواضح أن هذه النشاطات تتضمن أثار بيئية و اجتماعية يتطلب منها أخد الإجراءات اللازمة للحد منها وإلا ستشكل هذه إختلالات بيئية يصعب التحكم فيها، لذا بادرت المؤسسة بمجموعة من المشاريع تهدف إلى حماية البيئة والاعتناء بالمجتمع.

1.2.4– التضامن و المسؤولية المؤسساتية:

فضلا عن دورها الاقتصادي و التجاري، تعتبر سوناطراك مؤسسة مواطنة تعمل في عدة مناطق من البلاد على مساعدة السكان المعوزين و على ترقية النشاطات العلمية و الثقافية و الرياضية .و تشارك سوناطراك أيضا في النشاطات التي تهدف إلى المحافظة على الطبيعة و حفظ التراث الثقافي و التاريخي الوطنيين [4].إن الاستثمار الاجتماعي سوناطراك موجه لسكان المناطق المحرومة .كما أن المحافظة على الموروث الثقافي الوطني المادي و غير المادي تشغل مرتبة هامة في تترجم لاسيما بتثمين المواقع المعمارية و الأثرية .تتم نشاطات تسيير الاستثمار الاجتماعي حسب مقاربة تساهمية تهدف إلى ما يلي:

- تحسين ظروف المعيشة للسكان المحرومين عن طريق امتصاص فوارق التنمية ترقية التآزر و التعاون المحلي.
- المشاركة الفعالة في البرامج التي تهدف إلى تطوير و خلق الثروات، بتفضيل البرامج الخلاقة لمناصب الشغل.
- تعزيز ثقافة التضامن في وسط سوناطراك بالتحرك في آن واحد على الحالات الاستعجالية و العمل على المدى البعيد.

2.2.4– المشاريع الهادفة للاهتمام بالبيئة و المجتمع من قبل سوناطراك

– استحداث نظام إدارة الصحة و السلامة البيئية HSE: من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، اتبعت سوناطراك نهج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تطوير نظام متميز لإدارة الصحة والسلامة والبيئة تم تصميمه لمراعاة جميع النواحي التي من شأنها أن تلعب دورا في الصحة والسلامة والبيئة.وقد تم تزويد هذا النظام بآلية تضمن على الدوام.

[4] موقع جزايرس، مجمع سوناطراك، ,httpi//www.djazairess.com/aps/95987, 2016/03/20.

توفر المعلومات الحديثة واستخدام التقنية والأنظمة في سير عمليات الشركة، هذه الجهود جاءت لتحقيق التآزرية بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي:

- المحافظة على حياة الإنسان وحماية البيئةّ؛
- التنبؤ وتخفيض أخطار الحوادث؛
- تحسين أداء المجموعات تجاه الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والأمن والمحيط؛
- المساهمة في التنمية المستدامة.اعتبارا إن المحافظة على البيئة من أهداف التنمية المستدامة.

3.2.4– سياسة المؤسسة في مجال الأمن و الصحة و البيئية[5]

أعلنت سوناطراك شعارا أساسيا لتحسين أدائها في هذا المجال وهو" لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة .وفيما يلي أهم الأنشطة التي عزمت المؤسسة على بلوغها في هذه المجالات الثلاثة:

- **الصحة:** تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين والتعليم والتوعية في مجال الصحة والنظافة والعمل.
- **الأمن** :تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عال من الأمن، تجنب وإلغاء كل مسبب للحوادث، ضمان سلامة وأمن التجهيزات، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي.
- **البيئة** :الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض ومنع الانبعاث الجوية، حماية التنوع البيولوجي، معالجة المياه والأوحال، المساهمة في تنمية الطاقات النظيفة وترقيتها، المساهمة في الجهود الوطنية للتشجير .

4.2.4– إلتزمات سوناطراك في مجال الأمن،الصحة و البيئة[6]

يتميز الالتزام الرسمي لمجمع سوناطراك بالحفاظ على صحة وسلامة العمال و نزاهة التراث و وقاية البيئة و ذلك بالإعلان عن سياسة الصحة و الأمن و البيئة في27 أبريل 2004 .

تهدف هذه الالتزامات إلى مطابقة أنشطة سوناطراك مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في مجال الصحة و الأمن و البيئة ؛ تطوير نهج وقائي لإدارة مخاطر وقوع الحوادث، الأحداث، الصحة في العمل و حماية البيئة ؛ إقامة نظام إداري متكامل لتحسين أداء نشاط الصحة و الأمن و البيئة، تحسين قدرات ردود أفعال الوحدات في حالات الطوارئ و

[5] مجلة سوناطراك العدد 11,12، سنة 2010, ص13.

[6] موقع جزايرس،سوناطراك ،http://www.djazairess.com/annasr/7948، 2016/04/12.

الأزمات؛ تعزيز وتعميم التكوين و التوعية في مجال الصحة و الأمن و البيئة و تنمية المعلومات والاتصالات في مجالات الصحة و الأمن و البيئة، ويمكن تلخيص الالتزامات في النقاط التالية:

- السيطرة على المخاطر؛
- إدارة الأزمات والكوارث؛
- –التكوين و التوعية.

وفيما يلي جدول يوضح تطورات حوادث العمل داخل المؤسسة و إجراءات الحد منها:

الجدول رقم (2) توزيع الحوادث و الضحايا حسب الثلاثيات:

الثلاثيات	عدد الحوادث		حوادث أدت إلى توقف		حوادث بدون توقف		القتلى	
	العد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الثلاثي الأول	10	18,92	62	17,31	40	22,09	1	14,28
الثلاثي الثاني	15	28,01	99	27،65	52	28،78	3	42,85
الثلاثي الثالث	19	36,92	139	38،82	60	33,14	2	28،57
الثلاثي الرابع	87	16,14	58	16,20	29	16,02	1	14,28

المصدر: التقرير السنوي لسوناطراك 2010

الشكل رقم (3): توزيع الحوادث و الضحايا حسب الثلاثيات

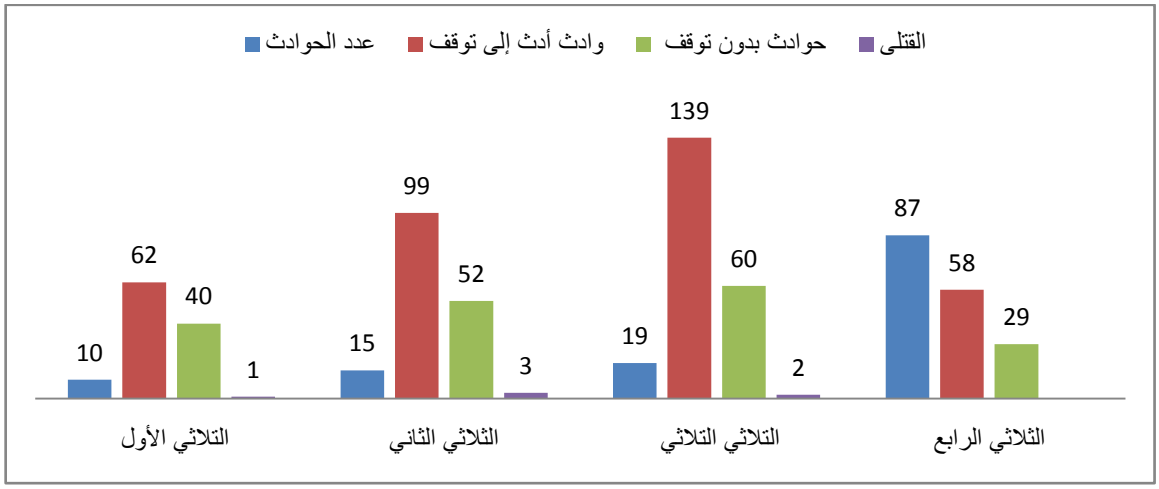

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد التقرير السنوي لسوناطراك 2010

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن:

الثلاثي الثالث يسجل أكبر نسبة للحوادث بنسبة % 36.92 أي 199 حادث عمل، ثم يليه الثلاثي الثاني بنسبة % 28.01 أي بما يعادل 151 حادث عمل ،وبعدها يأتي الثلاثي الأول بنسبة % 18.92 ما يعادل 102 حادث، وفي الأخير يأتي الثلاثي الرابع بنسبة 16.14% أي 87 حادث .

أكبر عدد من القتلى متواجد في الثلاثي الثاني بنسبة % 42.85 ما يعادل 3 قتلى ويليه الثلاثي الثالث بتسجيله نسبة % 28.57 أي قتيلين ، ثم الثلاثي الأول و الرابع بنفس النسبة وهي % 14.28 أي ما يعادل قتيل.

كما نلاحظ أن الثلاثي الثالث يسجل أيضا أكبر نسبة في الحوادث التي أدت إلى توقف و الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل بنسبة % 38.82 و % 33.14 على التوالي، وبعدها يليه الثلاثي الثاني بتسجيله لنسبة % 27.65من الحوادث التي أدت إلى توقف عن العمل و ب % 28.75 من الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل ،وجاء الثلاثي الأول في المرتبة الثالثة بتسجيله نسبة % 17.31 في الحوادث التي أدت إلى توقف عن العمل وب % 22.09من الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل ، وفي الأخير أتى الثلاثي الرابع بتسجيل نسبة قدرها % 16.20في الحوادث التي أدت إلى توقف عن العمل و % 16.02 من الحوادث التي لم تؤدي إلى توقف عن العمل[7].

5.2.4– مؤسسة سوناطراك طاسيلي :

إن مؤسسة سوناطراك طاسيلي هي التقاء لشركة بترولية كبرى بقيم إنسانية و بيئية و الطاسلي مصنف ارث عالمي، حيث تسير المؤسسة عن طريق قانون 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

أوكلت إلى سوناطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعة من أجل الإبقاء عليها و مكافحة التلوث بجميع أشكاله و المحافظة على الحيوانات و النباتات و المحافظة على الموروث الثقافي المادي و غير المادي و المساعدة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان المعزولين و/ أو المحرومين.

تتدخل مؤسسة سوناطراك طاسيلي في كامل التراب الوطني، في المناطق الصحراوية الواسعة و بصفة خاصة في مناطق أقصى الجنوب و بالتحديد في مناطق الطاسيلي.

تتشرف سوناطراك بربط اسمها عبر مؤسستها بالطاسيلي الذي يتوفر على موروث ثقافي عن طريق نقوشه و رسوماته الصخرية و الطبيعية، و ثرواته الحيوانية و النباتية .و يمثل الطاسيلي محور الجهد الرئيسي لمؤسسة سوناطراك طاسيلي[8].

[7] تلخيص الباحث إستنادا من التقرير السنوي لسوناطراك 2010

[8] www.sonatrach.dz.2016/04/20،

6.2.4– مساهمة فروع مؤسسة سوناطراك في حماية البيئة

تسعى المؤسسة الوطنية سوناطراك بواسطة فروعها للمحافظة على البيئة وهذا بإتباع المراسيم و القوانين الدولية في مجال حماية البيئة وإ تباع المعايير الدولية لتسيير الجودة و البيئة و يكون الغرض من هذا تحقيق أهدافها الذاتية و الوصول إلى أهداف التنمية باعتبار البيئة من مبادئ التنمية المستدامة، فالأهداف الذاتية متمثلة في الحصول على شاهدات المطابقة لتسيير الجودة و البيئة ، أما الأهداف التنموية يتعلق الأمر بأهم بعد من أبعاد التنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية.

وفيما يلي جدول يوضح أهم فروع المؤسسة العمومية الاقتصادية سوناطراك الحائزة على شهادة في مجال البيئة:

الجدول رقم (3) أهم فروع المؤسسة الوطنية سوناطراك الحائزة على شهادة ISO

الفرع أو المؤسسة	الشهادة المتحصل عليها
نفطال فرع الأنشطة التجارية	ISO 9001
المؤسسة الوطنية لأشغال الأبار ENTP	ISO 14001
المؤسسة الوطنية للتنقيب	ISO 14001 ISO9001

المصدر:التقرير السنوي لمؤسسة السوناطراك 2008

3.4– تنمية الموارد البشرية في مؤسسة سوناطراك

تعتبر شركة سوناطراك من أكثر الشركات الجزائرية التي تهتم بالمورد البشري و بتحسين كفاءته حيث شرعت مؤخرا في تحديث سياستها للموارد البشرية، و هي تتمحور حول وضع أهداف و مؤشرات أداء مناسبة، و القيام بمشاريع تنموية من أجل ضمان أقصى تخصص في الكفاءات.

تمنح هذه السياسة عبر نظامها الجديد مكافئة لمساهمات مستخدميها في تطويرها بضمان أجر عادل يعكس الاعتراف بالأداء الفردي و الجماعي، كما تشجع هذه السياسة الجديدة على اتخاذ المبادرة و تنشيط الممارسات المهنية وربط نظام تسيير الأداء ربطا مباشرا مع نظام التعويضات.

1.3.4– سياسة المؤسسة في تنمية الموارد البشرية و تحقيق التنمية المستدامة[9]

بفضل الموقع الذي تحتله مؤسسة سوناطراك كمؤسسة بترولية وغازية كبرى ذات شهرة أكيدة تسعى أن تكون أيضا مؤسسة مواطنة، فلقد عمدت المؤسسة منذ مدة طويلة إلى الاهتمام بالمحافظة على صحة العاملين لديها وعلى سلامة المنشآت وعلى حماية البيئة.

لقد تم بالتالي اعتماد عدة تدابير في هذا الاتجاه فيما يتعلق بالسلامة، وبشكل خاص، إعداد مراكز إدارة الطوارئ والأزمات وللكشف على منشآت المؤسسة، اعتماد مشروع القوانين العامة المتعلقة بسلامة الطرقات لدى المؤسسة بالإضافة إلى إعداد قاعدة بيانات حول تحديد موقع منشآت

مؤسسة سوناطراك بالنسبة للتراث الوطني والثقافي للجزائر كأداة مساعدة على اتخاذ القرار، كما يبرز أيضًا جانب آخر من الجهود المبذولة في إدارة البيئة، على هذا الصعيد وضمن إطار جهود التحسين المستمر، تهدف أعمال مؤسسة سوناطراك في مرحلة أولى إلى إنشاء سجل للمواقع والأراضي الملوثة عبر إطلاق عملية إحصاء لمصادر التلوث الممكنة فوق الأرض وتحت الأرض وإزالة بقايا متعددات.

و في إطار إستراتيجية المؤسسة في تنمية مواردها البشرية؛ حيث يتعلق هذا البرنامج بما يلي:

- تحسين الكفاءات وتقييم احتياجات التكوين في حقل الصحة والسلامة والبيئة حسب موقع العمل.
- إطلاق برنامج التصرف السليم من أجل تحسين التصرفات البشرية ؛
- التكوين على الاعتماد المنهجي للتحري عن الحوادث والحالات الطارئة؛
- التكوين على نظام الإبلاغ عن الحالات القريبة من الحوادث.

ونظرا لوجود بيئة اقتصادية تنافسية، أجرت سوناطراك تعديلا لسياستها للموارد البشرية .ترتكز حول تنفيذ الأهداف و مؤشرات الأداء المكيّفة، و العمل على تشغيل مشاريع التنمية، و ذلك لضمان توزيع أمثل للمهارات.

هذه السياسة تكافئ من خلال نضامها الجديد للأجور إسهامات موظفيها لتنمية المؤسسة، و ذلك بضمان أجر عادل يكرس الاعتراف بالأداء الفردي و الجماعي و أخيرا، فإنّ السياسة العامة للموارد البشرية تشجع اتخاذ المبادرة و تنشيط الممارسة المهنية، و تربط بشكل وثيق نظام إدارة الأعمال بنظام الأجور .

[9] موقع جزايرس،سوناطراك ،http://www.djazairess.com/annasr/7948، 2016/04/22.

لقد حددت مؤسسة سوناطراك منهجيتها وإستراتيجيتها في مجال تنمية الموارد البشرية، من خلال وضع مجموعة من المناهج بغية تحقيق أهداف تنمية الموارد البشرية و ضمان التكوين و التطوير، وتم تلخيص هذه المناهج و الخطط فيما يلي[10]:

- التحضير بواسطة التكوين والتدريب الإطارات ذات الكفاءة العالية القادرة على ضمان مواصلة المسيرة ومواجهة التحديات وتحمل المسؤولية في المناصب الإستراتيجية في التسيير.
- مواصلة جهود التكوين في التسيير للإطارات المعينة في مناصب المسؤولية من خلال بورصة الشغل.
- تقوية وتطوير مهارات المسيرين في المستوى التشغيلي والموظفين الجدد.
- متابعة الدورات التكوينية المتخصصة التقنية للمهندسين في اللات المستهدفة حسب الأنشطة.
- تطوير الخبرة في الألات المرتبطة بالمهن القاعدية.
- ضمان التكوين في اللات الحديثة، آخذين في الاعتبار أهداف تحسين أداء المؤسسة و المنافسة.
- تطوير مجال الأعمال.
- تطوير الأنشطة ذات البعد الدولي.
- الاتصال الداخلي والخارجي.
- التركيب، التمويل وتسيير المشاريع.
- تسيير الجودة.
- أنظمة المعلومات.
- التسويق.
- أسواق الطاقة والمال.
- الجباية.
- المناقصات.
- المفاوضات التجارية.
- البعد القانوني المرتبط بالعقود، العلاقات الدولية والمنازعات.

[10] مديرية الموارد البشرية بمؤسسة سوناطراك.

2.3.4– سياسة تكوين الموارد البشرية في المؤسسة:

تتولى سوناطراك أولوية كبرى لتنمية و تكوين و تطوير الموارد البشرية، حيث أن حوالي 55% منهم معنيون بالتكوين سنة 2009 ، أي بزيادة تفوق % 07 مقارنة بسنة 2008 فقد ارتفعت الميزانية المخصصة للتكوين التي تقارب 10ملايين دولار بنسبة 20% مقارنة بالسنة الماضية.

3.3.4– تطور عملية التكوين في المؤسسة:

ومن اجل هذا و ضعت المؤسسة برنامجا طموحا لتنمية هذا المورد و خصصت ميزانية لهدا الغرض، لان اعتبار العنصر البشري موردا و يعتبر أصل من أصول المؤسسة هذا ما يفرض على المؤسسة الاستثمار في هذا المورد الهام و ذلك عن طريق توسيع نطاق التكوين و التدريب داخل المؤسسة، لتحقيق النتائج المتوخاة، أجريت فعاليات التكوين عموما على مستوى معاهد المؤسسة و المنظمات الوطنية .كذلك أجريت 2053 حصة تكوين خلال 2010، خصّت 17445 موظف أي% 78 من توقعات سنة 2009 .

و قد بلغت تكلفة التكوين لعام 2010 6,26مليار دينار، بزيادة% 3 مقارنة مع عام 2009 ، تمثل تكلفة التكوين% 8,2 من الأجر الإجمالي لعام2010[11].

4.3.4– اهداف التكوين:

- تطوير مهارات إدارة الأعمال؛
- تحضير الخلف للوظائف الرئيسية؛
- تكوين متخصصين في الوظائف الأساسية (التنقيب، خزان الهندسة)؛
- تعزيز ثقافة الأمن، الصحة و البيئة و تطوير المهارات في الأمن الصناعي ؛
- جعل الموظفين أكثر مهنية في مجال الموارد البشرية، المالية، الشؤون القانونية، التدقيق...
- تطوير التخصصات المعنيةفي مجال المالية، الاقتصاد البترولي، الضريبة البترولية و إدارة أعمال المشاريع
- تعميم إجراء الإدماج للإطارات الموظفة حديثا[12].

[11] التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك،2010/2009.
[12] www.sonatrach.dz 2016/04/20.

الجدول رقم (4) تطور عملية التكوين من 2003 الى 2008 في المؤسسة سوناطراك

السنة	المتكونين
2003	20524
2004	27933
2005	25830
2006	26077
2007	33409
2008	22458

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك 2008

الجدول رقم (5) تطور عملية التكوين من 2003 الى 2008 في المؤسسة سوناطراك

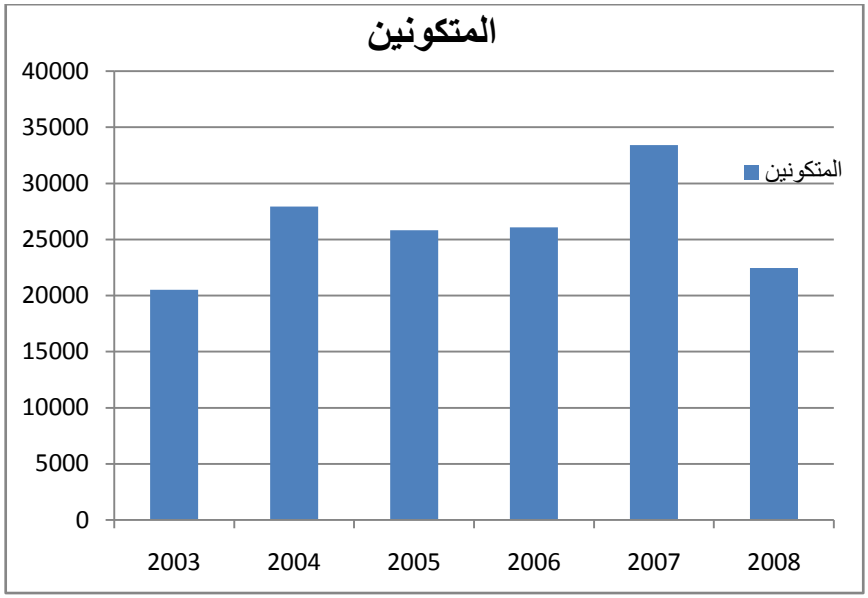

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقرير السنوي لمؤسسة سوناطراك 2008

يمثل التكوين إستراتيجية المؤسسة الوطنية سوناطراك حيث تعتمد عليه في تنمية قدرات و مواهب موردها الهام المتمثل في المورد البشري ، حيث تعتمد المؤسسة على سياسة التكوين لأجل تطوير قدرات المورد البشري لتحسين العطاء و ما يعود عليه من تحسين الإنتاجية، يعتبر التكوين و تنمية قدرات الموظفين عنصر هام و أساسي في إستراتجية المؤسسة في هذا الصدد، يتم العمل على ترقية مستوى و تخصص الموظفين بواسطة وسائل التدريب في سوناطراك :المعهد الجزائري للبترول، مركز الإتقان المؤسسة و يتم حاليا تعزيز إمكانيات الجامعة و المعهدين لتمكينهم من الارتقاء إلى المعايير الدولية.

– مركز إتقان المؤسسة:

يتدخل مركز الإتقان في المجالات التالية :تكنولوجيات و تقنيات التسيير، إدارة الأعمال، اللغات، تكوين المكونين، المالية و الشؤون القانونية، الإعلام الآلي و نظام الإعلام و كذلك الأمن، الصحة و البيئة.

- المعهد الجزائري للبترول:

يقع المعهد ببومرداس، يضمن تكوينا عمليا ذو مستوى عالمي في مجال الطاقة و المناجم، و بشكل خاص :منبع المحروقات، نقل المحروقات، مصب المحروقات، الاقتصاد البترولي، إدارة الأعمال، الصحة الأمن و البيئة، المالية، الموارد البشرية، الاتصال المؤسساتي .

يتكون المعهد الجزائري للبترول من ثلاث منشآت تقع في:

- ✓ **سكيكدة و وهران** :للتكوينات الموجهة للتقنيين السامين المتخصصين و لمهندسي التطبيق في التقنيات البترولية.
- ✓ **بومرداس** :للتكوينات الموجهة للمهندسين المتخصصين و ماجستير العلوم في الميادين العلمية و التقنية للبترول و الغاز، الكهرباء و المناجم[13].

خلاصة:

نستنتج من الدراسة الميدانية للمؤسسة العمومية الاقتصادية سوناطراك أنها تتبنى المسؤولية اتجاه كل من المجتمع و البيئة من خلال المحافظة على سلامة الافراد و المحيط و حفظ حقوق الأجيال القادمة من الثروة الباطنية مع تلبية حاجات الحالية للأفراد، وهذا من خلال محاولة تطبيق أبعاد وأهداف التنمية المستدامة منها الأهداف الاقتصادية و ذلك بتمويل المشاريع التنموية الوطنية بفضل عوائد المختلفة للبترول من الجباية و قيمة الصادرات، كما تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية و بيئية متمثلة في المحافظة على صحة و سلامة الفرد و نظافة المحيط، هذا من خلال تطبيق مبادئ معايير و مقاييس الدولية للبيئة و المسؤولية الاجتماعية ،كما كان اهتمام المؤسسة بالمورد البشري وهذا بتنمية قدرات بوضع إستراتيجية على المدى البعيد و القريب متمثلة في إستراتيجية التكوين و التدريب،كما سبق ذكره يبق غير كافي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث لازال أمام المؤسسة مسؤولية أثقل متمثلة في ظمآن حقوق الأجيال القادمة في ظل الاستنزاف المفرط للثروة الباطنية.

و عليه يجب على المؤسسة و المسئولين فيها التقيد أكثر بمبادئ التنمية المستدامة خاصة في مجال البيئة لان كل ما ذكر يبق مجرد حديث صحف و تقارير لكن التطبيق على مستوى الميدان يبق شبه معدوم خاصة في مجال التشغيل

[13] مجلة سونلطراك ، العدد2،1999.

الذي يبق غامض و هناك عدم المساواة في الشغل وهدا ما يعيق تطبيق أهداف التنمية المستدامة ،خاصة أن المؤسسة تعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني.

* * * *

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها ، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية. وفي ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تضع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة وإلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لا سيما المجال البيئي معتمدة في ذلك على ثلاث وسائل وهي وضع الإطار القانوني الصارم ومتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع بالمؤسسات لمراقبة نشاطاتها وسطرت مشاريع مستقبلية إذ ما تم إنجازها وتطبيقها بالشكل المرسوم له أو المخطط له. فقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا إلى تحقيق تنمية اقتصادية إلا أنها لازالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد لحماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة. لكنه من خلال ما يظهر نرى بان الجزائر لازالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لازالت بدوره تعاني عدة مشاكل ومعوقات.

شكر و تقدير

الحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المؤطر الدكتور " بكريتي لخضر " الذي علمنا انه من يطرق باب الأمل لا يعرف المستحيل وأقدم له أسمى عبارات التقدير على كل توجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة البحث.

والى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إعداد هذا البحث.

شكرا

تعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي واكبت التطورات الحديثة من خلال دمج مصطلح التنمية المستدامة في قوانينها الدستورية ووضعت كل الاهتمامات والجهود الكبيرة في تطبيق الإجراءات ووضع برامج إنمائية، أي إدماج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية . والمكانة التي احتلتها الجزائر منذ ظهورها على الساحة الدولية أدى إلى ظهور الوعي البيئي في مؤسساتها الاقتصادية وانتهاج استراتيجيات في مؤسساتها الاقتصادية الجزائرية، للارتقاء للمقاييس العالمية وإدراج البعد البيئي كبعد أساسي في مؤسساتها والأخذ به لتطبيق مبدأ المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع.

فالجزائر مازالت تواجه عدة تحديات في هذا المجال حيث عمدت إلى تمويل المشاريع البيئية ودعم المؤسسات لتعزيز تنافسياتها في الأسواق العالمية شرط إدماج أبعادها الأساسية.

وسنحاول في هذا القسم التطرق إلى: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر، و التي تحتوي على أهداف و أبعاد هذه الأخيرة، و الدعائم التشريعية لإستراتيجية الاستدامة في الجزائر.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر

لقد ورثت الجزائر غداة استقلالها هيكلا اقتصاديًا يتصف بكونه اقتصاد يسيطِر عليه الرأسمال الأجنبي الذي لم يكن هدفه خدمة الفرد داخل حدود البلد ، فمعالجة التنمية للوضع الموروث عن الفترة الاستعمارية لم تقتصر على مجرد إحداث تغيراتٍ كمية في وسائل التراكم التي لم تكن قد وجدت بعد لزيادة حجم الاستثمارات، إنما ليمتد تدخل الدولة لإحداث تغييراتٍ في شروط توفير تلك الوسائل، وهو ما يقتضي رؤيَة شاملة تستهدف إحداث تغييراتٍ اجتماعية واقتصادية أكثر عمقًا.

لذلك أكَّدت مواثيق الجزائر جميعها على شروطٍ جوهرية لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بهدف الاستجابة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للقضاء على التناقضات السابقة، وبالتالي فإن التنميَة في ظل هذه الشروط كانت تهدف في نهاية المطاف إلى الاهتمام بحاجيات الفرد، سواءً كانت مادية أو معنوية وهو ما سيتِم تناوله من خلال أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر و أبعادها استنادا بالدعائم التشريعية.

1.3– أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر:

تهدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للسكان الجزائريين في رفع مستوى المعيشة والشغل والأمن الاقتصادي، وذلك بتوفير كل الشروط لوضع سيرورة الاستثمار والخلق المستديم للثروة والشغل، ويعد الحفاظ على الموارد والاستعمال العقلاني لها محور لا غنى عنه لهذه الإستراتيجية.

ولقد انبثت تلك الإستراتيجية على مهاجمة الأسباب التي تهدد البيئة والتنمية المستدامة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف عدت طريقًا لاستدامة التنمية في الأمدين المتوسط والطويل، فشرِع في تنفيذ عدد كبير من الإجراءات التي تسمح بمحاربة النتائج غير المرغوبة لإستراتيجية التنمية المتبعة منذ استرجاع الاستقلال السياسي، ويتمثَّل ذلك في كل ما من شأنه:

1.1.3– تحسين الصحة ونوعية المعيشة:

وله علاقة قوية بانتشار النفايات وتلوث الهواء، ويتأثر بتلك النتائج أكثر أولئك الذين لا يستطيعون معالجة آثارها، وهم الفقراء بسبب أوضاعهم المعيشية المتمثِّلة في المسكن الوضيع ومحدودية الحصول على المياه الشروب والتطهير وعدم انتظام جمع النفايات، ومختلف الكوارث التي تصيب الفقراء قبل غيرهم وخاصة الذين يعيشون في الريف منهم في مناطق حساسة من الناحية الإيكولوجية[1].

ويمر ذلك حسب هذه الإستراتيجية عبر مجموعة من البنود الواجب تحقيقها والمتمثِّلة في[2]:

- تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير؛
- خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيميائي الزراعي لمصدر؛
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية؛
- استبعاد البترين المرصص وتحسين نوعية المازوت؛
- خفض إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي أو المالي؛
- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة؛
- تحسين الخدمة العمومية في مجال الصرف الصحي والتطهير والتسيير المحكم لمحطات التصفية؛
- محاربة التلوث في النقاط الصناعية الساخنة بإدخال عقود الأداء البيئي الجيد؛
- تطوير التسيير البيئي في المدن، والإكثار من المساحات الخضراء وحماية التراث الثقافي؛

2.1.3– تحسين إنتاجية رأس المال وحمايته

وهدفها السعي إلى تدارك تدهور الأراضي والغابات والمراعي، والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي، بل بإثرائها، وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية، وبإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص، وهو ما يمر عن طريق:

- تخصيص الموارد المائية بصورةٍ رشيدة، واعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملاءمة ؛
- التخلص من النمط السابق الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، و النهوض بزراعة مستدامة من خلال إنتاج زراعي عالي القيمة المضافة، وتطوير التجارة وتوسيع نطاقها وتحسين نسبة تغطية الصادرات للواردات؛

[1] المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر،2001 ، ص62 .

[2] Gouvernement algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, Algérie, Juillet 2005, p71

– اعتماد تكنولوجيا الإنتاج الملائمة، وتسيير مياه السقي تسييرًا رشيدًا؛

– رفع الغطاء النباتي وزيادة عدد المناطق المحمية؛

– حماية المنظومة البيئية الهشة والعناية بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية؛

– وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي؛

– تحسين أنظمة تسيير الأراضي لتقليل التعدي عليها وزيادة نسبة التغطية الغابية؛

– إيقاف التصحر عن طريق تطبيق نظام ملائم لتسيير المراعي وحماية الواحات؛

– حماية المنظومة البيئة الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي؛

– تطوير إستراتيجية لتسيير السواحل وإدخال برامج وقاية منسقة تحارب تدهور المناطق الساحلية؛

– ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل والصادرات وضمان الحفاظ على الموارد[3].

3.1.3– خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية

والذي يهد ف من خلاله إلى إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من شأنها أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أساسًا، وتساهم في خفض معدلات الفقر، زيادة على أهداف النوعية التي تنشدها الإستراتيجية البينية .وتشمل هذه التدابير على:

– التخلي عن كل بقايا أشكال الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة الأحفورية والموارد المائية للسقي، والمدخلات الزراعية الكيماوية والمنتجات الغابية.

– الإصلاح التدريجي للهياكل المشجعة للنهوض بتحصيل التكاليف وتحسين نوعية الخدمات وشفافية النفقات العمومية، وتعميم تطبيق مبدأ الملوث الدافع؛

– توضيح الحقوق العقارية والحقوق المرتبطة باستغلال الموارد؛

– التطبيق الصادق للتشريع ولا سيما بصدد تهيئة الإقليم وشغل الأراضي والوقاية من التلوث وتخفيف وطأته؛

– تحويل أو حل المؤسسات الأكثر تلويثًا للبيئة، وأقلها قابلية للبقاء من حيث الجانب المالي؛

– تحسين التسيير البيئي والتحكُّم في تكاليف الإنتاج، وتحسين صورة القيمة التجارية؛

– رفع حجم المواد المرسكلة واسترجاع المواد الأولية؛

– ترشيد استعمال الموارد المائية وموارد الطاقة والموارد الأولية في الصناعة[4].

[3] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سابق، ص63 .

4.1.3- حماية البيئة الشاملة :

حيث تهدف الاستراتيجية إلى مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة والشروع في تنفيذ أعمال قوية ومستمرة في مجال نوعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني، الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية أو شاملة من جهة أخرى والمقصود بذلك هو خفض مسببات انبعاث الغازات ذات الاحتباس الحراري، ومن شأن ذلك أن يحقق:

- زيادة كثافة الغطاء النباتي وتنوعه البيولوجي (غابات الإنتاج والحماية).
- مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة.
- خفض مسببات انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
- القضاء على المواد التي تؤذي طبقة الأوزون.[5]

وبذلك فالاستراتيجية الوطنية تهدف إلى ضرورة العودة إلى التنمية، وخفض نسبة الفقر، والحفاظ على توازن النظم البيئية المختلفة، حيث تشكل العودة إلى التنمية الاقتصادية التحدي الأول لتنميةٍ تكون سريعة، ذات فوائد مشتركة على نطاق واسع .ولا تقتصر على جانب استغلال المحروقات والموارد الطبيعية، بل ترتكز أكثر فأكثر على تحسين الموارد البشرية . وبذلك يكون الهدف من هذه الاستراتيجية هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والاستعمال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية من جهةٍ أخرى مع ضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تهدد الصحة العامة.

ومن أجل كل ذلك تم وضع مجموعة من الإستراتيجيات والبرامج ضمن إطار أو سياسة التنمية المستدامة، فليس هناك تنمية على المدى الطويل دون حفظ الموارد البيئية المحلية وخصوصا بدون التسيير الفعال للطلب على الموارد الطبيعية الضامنة للأمن الغذائي.

- برنامج حماية البيئة

إن استراتيجية البيئة يجب أن تسمح بعرض المعالم الأولى للتنمية المستدامة التي تقوم على:

- إدخال الاستدامة البيئية ضمن الاستراتيجية التنموية الوطنية لحث النمو المستدام وتخفيض الفقر.

---

[4] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سابق ، ص64 .

[5] MATE, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, MATE, Algérie, 2003, p 26-27.

– وضع سياسة عمومية فعالة تهدف إلى تعديل الانعكاسات الخارجية لنمو الناتج عن النشاطات الاقتصادية التي يساهم فيها القطاع الخاص أكثر فأكثر.

يتركَّز برنامج حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة في الجزائر على المحاور التالية[6]:

– حماية وتوسيع الغطاء النباتي بهدف الوصول إلى مساحة غابية تمثل % 25 من الوطن؛

– حماية التنوع البيولوجي بحماية مختلف الأصناف الحيوانية والنباتية؛

– حماية السهوب من التدهور، وتثبيت التربة المتصحرة وإنتاجية مختلف المناطق.

– حماية الأحواض السائبة والتدخل في المناطق الأكثر حساسية للتآكل المائي.

– اتخاذ إجراءات دائمة لوقف ظاهرة السوحلة.

– محاربة التلوث الصناعي بمختلف أشكاله عن طريق آليات وقاية وإجراءات ضد التلوث.

– وضع نظام وطني لتسيير النفايات السامة، عقلاني بيئيًا، بالرجوع إلى التقنيات المؤكدة للإتلاف.

– تحسين تسيير النفايات المنزلية، وذلك بتحسين ظروف جمعها ومعالجتها.

– وضع سياسة لاسترجاع ورسكلة ومعالجة النفايات الحضرية.

– تحسين تسيير المياه المستعملة عن طريق وضع سياسة متكاملة للتطهير والتصفية وإعادة الاستعمال

– تحسين الإطار المعيشي الحضري عن طريق تحسين الإطار المبني وتطوير المساحات الخضراء ومحاربة كل أشكال التلوث.

– محاربة تلوث الأوساط البحرية عن طريق الحماية ومحاربة التلوث الناجم عن الزلازل والبراكين.

– اتخاذ إجراءات دائمة لحماية التربة من غزو الاسمنت.

– وضع برامج إعلامية وتربوية وتحسيسية خاصة بالبيئة، وتشجيع الحركة الجمعوية في مجال حماية البيئة للسماح لها بالمساهمة في مجهودات التحسيس.

– تشجيع التكوين والبحث في مجال البيئة.

– دعم الآليات الاقتصادية والجبائية لحماية البيئة.

– تشجيع التعاون الدولي في المجال البيئي واحترام تعهداتنا في إطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة.

[6] Revue des collectivités locales, N° 2, Juin 2004, p 20.

– الاستراتيجيات الفرعية لاستدامة التنمية في الجزائر:

إن استراتيجية التقويم الحالية تهدف في ظاهرها، كهدف رئيسي، إلى تعزيز الرشادة البيئية، وذلك من خلال جملة من الاستراتيجيات الفرعية، والتي نذكر منها على الخصوص:

- الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة:

الذي تمَّ إعداده على مستوى غير مركزي فيما يتعلَّق بحماية الموارد الطبيعية والأعمال الواجب أن تقوم بها السلطات المحلية من أجل تحقيق ذلك.و تم فيه التعهد ب[7]:

- تشخيص المشاكل البيئية الكبرى وتحديد أسبابها عن طريق الاتصال الواسع بالجماهير.
- استعمال الإطار السياسي والآليات التقنية للوصول إلى مقاربة النظام البيئي لتسيير البلدية.
- وضع برامج تربوية وإعلامية حول مفهوم التنمية المستدامة[8].

وقد عالج الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة قضايا مهِمة، وأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلدية فألح على ضرورة:

- التسيير المستدام للموارد البيولوجية الطبيعية.
- التهيئة والتسيير المستدام للفضاءات الطبيعية والأنظمة البيئية، فأوجب على البلديات أن تضع برامج التهيئة والتسيير المستدام للساحل والمناطق الجبلية والسهبية والمناطق الصحراوية.
- تهيئة وتسيير المناطق الخاصة (المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ومناطق التوسع السياحي).
- حماية والمحافظة على الأراضي الزراعية.
- التهيئة والتسيير المستدام للمدن.
- التسيير الإيكولوجي العقلاني للنفايات.
- الاستعمال المستدام للماء.
- تسيير الأخطار الكبرى.
- الاتصال ومشاركة المواطنين في عملية أخذ القرار البيئي.
- تطوير قدرة البلديات على التكفل بالمشاكل البيئية.
- مشاركة البلدية في عملية أخذ القرار المُتعلِّق بالنشاطات ذات الأثر البيئي.

[7] Charte communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004, Mai 2001, p5.
[8] Ibide, p5.

– التقييم الدوري لحالة البيئة.

– مشاركة البلدية في برامج الإعلام والتربية البيئية.

– خلق مناصب شغل اقتصادية بيئية

وقد كانت هذه النقاط محل تطوير وتوسع من خلال مختلف البرامج والاستراتيجيات المساعدة التي تم إعدادها وتنفيذها فيما بعد في إطار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، والمتمثلة في:

– إستراتيجية المحافظة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

– الإستراتيجية الوطنية للتغير المناخي.

– الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.

– الإستراتيجية الوطنية فيما يخص السكان والتنمية.

– الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية المستدامة :وتهدف إلى تحسين مستوى أمن السكان الغذائي وحماية الموارد الطبيعية.

– البرامج القطاعية:

إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر يتجسد جزءٌ من مضمونها في البرامج الحكومية التي تتجسد في مخطط إستراتيجي يتضمن:

– مخطط دعم النمو الاقتصادي2001 – 2004الذي يدمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

– الاستراتيجية الوطنية للبيئة المعدة من طرف وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، والتي تهدف إلى الاستجابة للآمال المشروعة للسكان فيما يتعلَّق برفع مستوى المعيشة والتشغيل المستقر والأمن الاقتصادي.

وقد اعتبر مخطط الإنعاش الاقتصادي أن التربية والتكوين هي عناصر إستراتيجية ترافق الإصلاحات الهيكلية التي شرع فيها في القطاعات الأخرى وفي عملية إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وفي المجتمع المعرفي، ويعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة لتنفيذ الإستراتيجية الشاملة الهادفة لتحديث وزيادة الفعالية الاقتصادية والإيكولوجية لقطاع الفلاحة .ويشكل مجموعة من البرامج الخاصة تتمثَّل في:

- برنامج لتطوير الإنتاج الزراعي والتدجين، والمنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير.
- برنامج لتكييف أنظمة الإنتاج التي تمثِّل محاولة للتسيير الفعال للجفاف.

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وإمداد السكان المستفيدين بمناصب الشغل والمداخيل.

ويهدف على الخصوص إلى:

– ضمان أحسن استعمال وتثمين للقدرات الطبيعية التربة والماء (والوسائل بكل الأنواع).

– ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة.

– تكثيف الإنتاج الزراعي في المناطق الملائمة وتنويعه ضمن إطار هدف تحسين الأمن الغذائي.

– توسيع المساحة الزراعية النافعة عن طريق تثمين الأراضي الزراعية.

– تحسين مداخيل سكان الريف وبالتالي التقليل من فقرهم.

بينما تعتبر التنمية الغابية وحماية الطبيعة مصراعًا مهمًا للتنمية العامة للوطن؛ لأنها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزءٍ كبير من الوطن وتدعم كل النشاط الزراعي .لذلك قامت الجزائر منذ الاستقلال بوضع سياسة تدعم القطاع الغابي على المدى الطويل حيث يدخل المخطط الوطني للتشجير ضمن إطار التوجيهات الجديدة فيما يتعلَّق بتنمية المناطق الجبلية الوطني للتشجير واستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر وحماية وتثمين الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة ويؤكد هذا البرنامج الاهتمام الدائم للحماية ضد أخطار توحل السدود والتشجير الاصناعي والإنتاجي ويكمل مسعى أعمال السد الأخضر في مكافحة التصحر وإعادة تشكيل الأنظمة البيئية المنهارة[9].

ويهدف البرنامج إلى الوصول نسبة الغطاء الغابي إلى % 25 الضرورية من أجل التوازن الإيكولوجي وسينتقل تخطيط الأعمال على المدى الطويل بنسبة الغطاء النباتي في شمال الوطن من 11%إلى إلى % 13 وذلك بتشجير 1245900 هكتار خلال 20 سنة آفاق 2020 حيث تقدر مساحة الغابات حاليا ب 4,1 مليون هكتار أي معدل تشجير يقدر ب % 11لشمال الوطن.

وبشكلٍ عام، فإن أهداف السياسة الوطنية الغابية وحماية الطبيعة تتمثل في:

- حماية وتثمين الغابات الموجودة ومجموع الموارد الغابية.
- توسيع الإرث الغابي عن طريق التشجير.
- مكافحة التآكل والتصحر.

[9]MATE, Rapport national sur la mise en oeuvre de la convention des nations unies sur la lutte contre la désertification, MATE, Algérie, 2002.

ومجموع هذه الأهداف ترمي إلى خلق أقصى ما يمكن من مناصب الشغل ولذلك وضع المخطط الوطني للتشجير الذي يعتبر أساس السياسة الغابية، والذي منذ المصادقة عليه نتج عنه البرامج السنوية المُتعلِّقة ب:

- مكافحة التصحر وتأهيل المناطق السهبية.
- مكافحة التآكل عن طريق تهيئة محيطات الأحواض السائبة وتوسيع الإرث الغابي.

ويدخل تنفيذ المخطط الوطني للتشجير ضمن الميادين المحددة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية التي تتمحور في هذا الشق حول برامج :مريحة اقتصاديًا، مقبولة اجتماعيًا،مستدامة إيكولوجيا.

- الإجراءات المساعدة:

وتتمثَّل الإجراءات المتخذة من أجل الوصول إلى ذلك في:

- تقوية الطرح القانوني والتشريعي؛
- تقوية القدرات المؤسساتية، وذلك بتقوية طاقات الوزارة والجماعات المحلية على وضع سياسة عمرانية شاملة ومتناسقة، تسمح بالحفاظ على نوعية البيئة وضمان تنمية مستدامة للمدن على أساس مواثيق بيئية متفاوض عليها في إطار الشراكة الموسعة، والتنوع المتضمن المشاركة العامة التي يجسدها الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة.
- تقوية قدرات القياس والمراقبة ومتابعة التلوث.
- الاستثمار في الموارد البشرية وذلك عن طريق :التكوين في المجال البيئي، التكوين في المجال الحضري وحماية التراث وتحسين ومساهمة المواطن.
- تعزيز نظام التدخل الاقتصادي عن طريق الجباية العامة والبيئية والفعالية الموازنة.
- تحديد الاستثمارات ذات الأولوية والتي تهدف إلى حل المشاكل الأكثر إلحاحا والمُتمثِّلة في الاستثمارات في قطاعات : الماء الشروب والتطهير، تسيير النفايات الصلبة الحضرية، تسيير النفايات الخاصة، التقليل من التلوث الصناعي، التخفيف من التلوث في مجال الطاقة، التخفيف من التلوث في قطاع النقل، إقامة المساحات الخضراء، تأهيل الإرث الثقافي الشاهد على الذاكرة التاريخية والهوية[10].

[10] MATE, PNAE-DD, op.cit, pp 78-81.

2.3– أبعاد إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر[11]

وتتمثَّل في الآتي:

1.2.3– البعد الاقتصادي:

حيث صممت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المجال الاقتصادي من أجل توسيع نطاق الحرية الاقتصادية، الذي يسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يؤدي إلى تحسين الجودة والاستغلال الأمثل للموارد، وهو ما يسمح بالتخصص والاقتصاد في الوقت والموارد، وذلك من خلال:

-إتمام وضع إطار قانوني ومؤسساتي مكيف مع المتطلبات الجديدة للسياق الاقتصادي العالمي.

-متابعة تطبيق برامج رفع القيود التي تعيق التبادل الحر.

-مواصلة برنامج إعادة الهيكلة والخوصصة للجهاز الاقتصادي.

-وضع وسائل مراقبة عملية الإنتاج ونوعية المنتجات، التي تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم المُتعلِّقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

-تحريك الاقتصاد الوطني من أجل جعل المؤسسات مصدرًا للثروة وتنفيذ إستراتيجيات قادرة على إطلاق التقدم لذلك فقد ركَّزت إستراتيجية التنمية المستدامة على:

في مجال الفلاحة :

إعادة شغل الفضاءات الزراعية والريفية، وتثبيت السكان، وإعادة تشكيل هذه الفضاءات عن طريق إعادة الاعتبار لخصوصيات المجالات الطبيعية، وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وتحسين معدل التكامل الزراعي الصناعي والزراعي النقدي، وتوسيع المساحة الزراعية الصالحة والمروية، وحماية وترقية التشغيل الزراعي، ومكافحة التصحر، وتكثيف الإنتاج الزراعي بما فيه المنتجات واسعة الاستهلاك والمنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية والموجهة للتصدير، تكييف نظام الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار مساعي خاصة، وتوسيع التشغيل الريفي، حماية الأنظمة الرعوية، تحسين عرض الأعلاف وزيادة مداخيل السكان المحليين، محاربة الفقر والتهميش عن طريق المشروعات التجريبية ذات الطابع الفلاحي، معالجة مشكل المديونية الفلاحية.

[11] MATE, PNAE-DD, op.cit, pp.78-81.

في مجال الصيد البحري:

تنمية الصيد البحري وتربية الأسماك، خلق مناصب الشغل الدائمة(مباشرة وغير مباشرة)، زيادة فرص للاستثمار المحلي والأجنبي، زيادة الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية، تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وحماية البيئة وتثبيت السكان.

في مجال الصناعة :

وخصوصا في مجال الطاقة والمعادن فقد تركَّزت على: زيادة وجعل مداخيل الدولة أقل عشوائية عن طريق الاستثمارات الجديدة وتنمية وتنوع صادرات القطاع، خلق مناصب الشغل ورفع مستوى التأهيل، تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين المنافسة والتنظيم الإداري ونوعية وتكاليف المنتجات والخدمات المعروضة، التطبيق الصارم للتشريع المُتعلِّق بالنطق وأمن المنشآت واستغلال الفرص التي تتيحها العولمة من أجل الاستثمار الداخلي. وقد ترافقت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع العديد من السياسات من أجل تحسين بيئة المؤسسات وتوفير الشروط لإنجاز فعال للاستثمارات.

2.2.3– البعد البيئي:

لقد أدمجت حماية البيئة والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية كمحاور المناص منها في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر، المعدة من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لتعزيز السياسة العامة لمخطط دعم النمو الذي خطط للفترة 2001–2010 والمقترح على أساس التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة لسنة 2000 .

وتقوم حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على المبادئ العامة الآتية(المادة الثالثة من القانون 10–03)[12]:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق الضرر المعتبر بالتنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية،و يجب أخذها بصفة غير منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.
- مبدأ الاستبدال، الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرًا عليها حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

[12]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43 ، جويلية2003.

- مبدأ الإدماج، الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المُتعلِّقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفِّرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.
- مبدأ الحيطة، الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببًا في تأخر اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسمية المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.
- مبدأ الملوث الدافع، الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.
- مبدأ الإعلام والمشاركة، الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

إن محاور الإستراتيجية الناجحة لمواجهة خطر تدهور البيئة، المعدة من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تدخل ضمن آفاق الاستفاقة والقطيعة مع الممارسات السابقة التي تتضح من خلال:

- إستراتيجية اقتصادية جديدة مستقرة بواسطة وضع برنامج تعديل هياكل.
- سياسة ديمقراطية متوازنة ناتجة عن برنامج وطني للتحكم في النمو الديمغرافي.
- إصلاح المنظومة التربوية من أجل أداء أكثر وسهولة ذلك.
- سياسة هياكل تقنية جديدة تقوم على الأشغال الكبرى وتهيئة الإقليم.
- برامج طموحة لمكافحة البطالة.
- مخطط وطني للتنمية الزراعية ونموذج للتنمية الريفية يقوم على رد الاعتبار والتنمية المتكاملة للفضاءات الريفية والحقول الزراعية.
- سياسة موجهة لحماية وترقية الفضاءات الهشة تتطور ضمن إطار مؤسساتي معزز بالمحافظات السامية و المراصد الجهوية.
- سياسة صناعية أكثر واقعية ورؤية شاملة تدخل ضمن آفاق الإنعاش الاقتصادي وترفيه الاستثمار.

– سياسة جديدة للتنمية وإعادة توزيع الخدمات العمومية، يجب أن تساهم في تصديق الإدارة وتقرير سلطة الدولة على كل المستويات، سياسة تأمين الإرث و العمل الثقافي.

– سياسة جديدة للتنمية العلمية والعمل المحلى كقاعدة لإعادة التوازن الإقليمي والتنمية الكلية.

– وضع هياكل تأطير جديدة للتنمية المستدامة والبيئة، معززة ومكيفة مع مضمون وتعقد الإستراتيجية المتبعة[13].

3.3– الدعائم التشريعية لإستراتيجية الاستدامة في الجزائر:

وتتمثَّل في النصوص المُهيكلة لكل القطاعات المؤثرة في الاستدامة، ويمكن ذكر:

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة القائم على حماية البيئة قد أخذ أبعاد بعد سنة 1987 ، فإن الجزائر كانت قد سبقت هذا التاريخ فيما يتعلَّق بالتشريع البيئي الذي يجسده القانون المؤرخ في 1983/02/05 المُتعلِّق بحماية البيئة.

والذي يهدف –كما تشير المادة 3 منه – إلى تحقيق أهم مقتضيات التنمية الوطنية، وهو التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، والمحافظة على إطار معيشة السكان، وجعل حماية الطبيعة والمحافظة على فصائل الحيوان والنبات والابقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور ،والتي تعتبر أعمالا ذات مصلحة وطنية.وبذلك يتعين على كل فرد السهر على صيانة الثروة الطبيعية حسبما تشير إليه المادة 8 من القانون 38-03.

وتشكِّل مواد هذا القانون نظامًا متكاملا لحماية [14]:

– التربة من كل الأخطار التي تلحق بها (التصحر الانجراف والتملح) وتحدد جميع الترتيبات لذلك.

– الأصناف الحيوانية من الخطر الذي يتهدد بقاءها النوعي والمتمثِّل في الصيد الجائر وغير المرخص والإتلاف الذي يلحق بالفراخ أو البيض.

ويقر هذا القانون عقوبات على كل إهمال بلا داعٍ أو إساءة معاملة حيوان داجن أو أليف أو محبوس جهرًا أو عرضًة لفعلٍ قاسٍ، ويشدد العقوبة على كل من كرر نفس الممارسة كما ألزم القانون أعلاه كل من تسبب في تلويث البيئة بتنفيذ كل الإجراءات الضرورية لإزالة أو تخفيض إفرازهم المتسبب في التلوث وخاصة تلوث المياه وتحديدها قصد تلبية وتوفير حاجيات:

– التزويد بالمياه الصالحة للشرب والصحة العمومية طبقًا للتشريع المعمول به.

[13] Nations unies, Sommet de Johannesburg, 2002, Profil de l'Algérie, Nations unies, 2002, p22.

[14] Nations unies,op.cit,p22.

– الفلاحة والصناعة والنقل وكل النشاطات البشرية ذات النفع العام.

– الحماية البيولوجية لوسط الاستقبال ولا سيما الثروة السمكية وكذا أسباب التسلية والرياضيات البحرية وحماية المواقع.

– الحفاظ على المياه ومجاريها وعلى مياه البحر وذلك بمنع أن تحرق أو تغمر أو تصيب مختلف المواد التي من شأنها:

- ✓ الإضرار بالصحة العمومية وبالموارد البيولوجية.
- ✓ عرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة والصيد البحري.
- ✓ إفساد ماء البحر من حيث استعماله.
- ✓ التقليل من القيمة الترفيهية والاستجمامية والسياحية للبحر.

كما أوجبت المادة 90 من القانون 83-03 على كل شخص طبيعي أو اعتباري ينتج نفايات أو يملكها في ظروف من شأنها أن تكون لها عواقب مضرة بالتربة أو بالنباتات أو بالحيوان أو تتسبب في تدهور الأماكن السياحية أو المناظر أو تلوث الهواء أو المياه أو إحداث صخب أو روائح، وبصفة أعم قد تضر بصحة الإنسان والبيئة، أن يضمن أو يعمل على ضمان إزالتها طبقا لأحكام هذا القانون وفي ظروف كفيلة باجتناب العواقب المذكورة، وذلك بإزالتها أو معالجتها أو فرض ضرائب من شأنها أن تعوض في الضرر الذي أحدثته.

وإذا كان القانون 38-03 يمكن اعتباره سابق لزمانه فيما يتعلَّق بحماية البيئة عن طريق الآليات التي حددها والإجراءات الردعية للمخالفين فإن القانون 10-03 المؤرخ في 2003/07/09 يعد تكييفًا للقانون السابق مع المتغيرات العالمية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، حيث حددت المادة الثانية منه الهدف من حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في:

– تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.

– ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

– الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.

– إصلاح الأوساط المتضررة.

– ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفِّرة وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

– تدعيم الإعلام والتحسين ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير[15].

[15]Gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, op.cit,p69. .

وقد سمح المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة بوضع الإطار التشريعي والقانوني المتناسق والمتكامل مع إصدار القوانين الإطار للتنمية المستدامة والمتمثِّلة في القوانين المكملة والمتمثِّلة في ترسانة من القوانين تصيب كلها في اتجاه التنمية المستدامة من كل الجوانب وأهمها:

2.3.3- قانون 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 و المتعلق بالتسيير و إزالة النفيات:

من أجل نفيات أقل يهدف إلى وضع حد للتسيير الفوضوي للنفايات ومراقبة ظروف إزالتها، ويحدد الإطار العام للمراقبة والإتلاف، ويخضِع كل منشآت المعالجة والتثمين لإجراءات دراسة الانعكاسات على البيئة، والترخيص من طرف الوزارة المكلفة بالبيئة أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي الولائي.

3.3.3- القانون ألمتعلِّق بنوعية الهواء وحماية الغلاف الجوي:

الوقاية المراقبة والإعلام، تطوير أدوات التخطيط، وضع إجراءات تقنية وجبائية ومالية ومراقبة ومعاقبة ويلزم هذا القانون السلطات العمومية بضمان مراقبة الهواء عن طريق وضع تدابير لمراقبة نوعية الهواء في التجمعات السكانية التي يفوق عدد سكان 500 ألف نسمة .وتهدف هذه الآلية التخطيطية إلى تحديد التوجهات الدائمة لوقاية وتخفيض التلوث الهوائي، وكيفية التخفيض من انعكاساته .وتتم هذه الإجراءات التقنية بتدابير مالية وجبائية تهدف إلى تمويل المراقبة ونوعية الهواء.

4.3.3-القانون ألمتعلِّق بانتقال الموارد البيولوجية ومراقبة العضويات المعدلة وراثيًا:

وفي التكفل بالأخطار المرتبطة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة وحماية الإرث الجيني ويهدف إلى تحديد:

- شروط جمع وانتقال واستعمال الموارد البيولوجية والبنوك المرتبطة بها.
- شروط امتلاك واستعمال الأعضاء المعدلة وراثيًا، وقواعد السلامة الناتجة عن الاستعمال البيولوجي الحديث لأهداف مجموع الأنظمة البيولوجية بصفة عامة والموارد البيولوجية بصفة خاصة.

ويهدف هذا القانون إلى الاستعمال الأحسن للموارد البيولوجية، وتنميتها لخدمة التنمية المستدامة. وكل امتلاك أو انتقال أو استعمال لهذه الموارد البيولوجية يخضع للترخيص ويسمح هذا الترخيص بالمراقبة والمتابعة الصارمة لمستقبل الإرث البيولوجي الوطني.

5.3.3- قانون04-09 بتاريخ 14أوت2004 ألمتعلِّق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة:

ويهدف إلى ترقية موارد جديدة للطاقة النظيفة والمتجددة وغير المضرة بالبيئة وضمان الاستغلال الطاقوي، وتمديد إنتاج الطاقة الأحفورية والإدخال التدريجي للطاقة المتجددة وتطوير الفروع الجديدة للصناعة والتكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6.3.3–القانون 02–02المؤرخ في 5 فيفري 2002 و ألمتعلّق بحماية الساحل وتثمينه:

ويهدف إلى التخفيف من الضغوط على الإرث الوطني الساحلي، ويحدد الساحل ويصف المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره، ويحدد المواصفات العامة والخاصة المتعلّقة بحماية وتثمين الساحل، ويرسم قوانين التثمين في إطار احترام القدرات المناطقية بالاستغلال الاقتصادي للفضاءات والحماية المثلى لحالتها الطبيعية، ويمنع البناءات وشغل الأراضي المتعلّق بالنشاط الاقتصادي على السواحل والمنشآت الصناعية الجديدة على شريط ساحلي لأقل من 3 كلم.

بالإضافة إلى هذه الترسانة من القوانين والمراسيم التنفيذية والهيئات التي تسهر على تطبيقها، هناك أيضًا آليات اقتصادية ومالية وجبائية تم إدخالها في قوانين المالية لسنوات 2000 وما بعدها ، تتعلق بالنفايات الصلبة والنفايات الصناعية السائلة والانبعاثات الغازية في الهواء، والنشاطات الملوثة للبيئة والخطرة عليها، هدفها هو الحد والتقليل من الانعكاسات السلبية لجهود التنمية على الموارد الاقتصادية، رغم أن تقليل الانعكاسات ليس كافيًا لاستدامة الموارد بل يجب العمل على تنمية تلك الموارد بالزيادة في كميتها أو بالتقليل من المستعمل منها مع تعظم الاستفادة من ذلك حتى تضمن إطالة عمر الموارد، وهي الأهداف التي يسمح التحليل المفصل للمشاكل الناتجة عن جهود التنمية بإبرازها ويستند في تحقيقها إلى تنفيذ تدابير مؤسساتية وتدابير أخرى مصاحبة وإلى استثمارات ذات أولوية .وتتمثل تلك الضرائب والرسوم في[16]:

- ضريبة رفع القامة المترلية وتتراوح بين 640 و 1000 دج للمحل ذوا الاستعمال السكني وما بين1000و 10000دج للمحل ذو الاستعمال المهني وما بين 5000 و 20000 دج للمحل ذو الاستعمال الصناعي والتجاري والحرفي وما شابه ذلك والمنتجة لكمية نفايات تفوق الأصناف المشار إليها أعلاه.
- ضريبة حرق وردم النفايات الخاصة، وتقدر ب 10500 دج للطن الواحد، وتوزع مدا خيل هذه الضريبة كالتالي : % 10لصالح البلديات، % 15 للخزينة العمومية، و % 75 لصالح صندوق لبيئة ومكافحة التلوث.
- ضريبة متعلقة بالنفايات الناتجة عن أعمال العلاج، وتقدر ب 24000 دج/ للطن الواحد، وتوزع مداخيلها على : % 10لصالح البلديات، و % 15 لصالح الخزينة العمومية، و % 75 لصالح صندوق البيئة ومكافحة التلوث.
- ضريبة على النشاطات الملوثة، وتلحق بكل نشاط طبقا لطبيعته وأهميته ونوعية وكمية النفايات التي يولدها وفق معاملات .

[16] Gouvernement Algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, op.cit,p69.

- ضريبة تكميلية على تلوث الهواء الناتج عن الصناعة بمعامل يتراوح بين 1 و 5 بالنسبة للكمية المنبعثة التي تتجاوز القيمة المحددة، ويوزع عائدها على النحو % 10 لصالح البلديات % 15 لصالح الخزينة العمومية و % 75 لصالح صندوق البيئة ومكافحة التلوث.
- ضريبة على المحروقات الملوثة بمقدار 1 دج لتر من البترين العادي أو الممتاز به رصاص ويوزع عائدها على النحو % 50 صندوق الطرق والطرق السيارة و % 50 للصندوق الوطني للبيئة.
- ضريبة على المياه الصناعية المستعملة، وضريبة على الأكياس البلاستيكية.

خلاصة:

- إن سياسة التنمية في الجزائر قد تركَّزت حول ضرورة تدخل الدولة لإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛ بسبب مواصفات الاقتصاد الوطني المفكك والمتفاوت مستوى تطور القوى الإنتاجية والتابع للاقتصاد الفرنسي، وبسبب الحالة الاجتماعية المجسدة في البطالة العالية والتروح الريفي والرغبة في الهجرة إلى الخارج .فركَّزت سياسة التنمية على القضاء على تلك السلبيات، خاصَّة في ظل عدم وجود طبقة رأسمالية تملك من القوى ما يمكِّنها من القيام بتلك الأعمال. وبذلك فإن سياسة التنمية كانت تهدف إلى الاهتمام بحاجات الفرد، المادية منها والمعنوية؛ من أجل التقليل من التروح نحو المراكز ذات الدخل المرتفع للمحافظة على الموارد، والتقليل من الضغط عليها .فوضعت سياسةً اقتصادية واجتماعية تهدف إلى توسيع القطاعات الإنتاجية من أجل خلق سوقٍ للمنتجات المختلفة، نسمح بتنمية الإنتاج الزراعي واستقرار السكان في الريف، وزيادة الإنتاج الصناعي ونموه، بما يوسع قاعدة الاستثمار بالاعتماد على الإمكانيات الوطنية قدر الامكان، متدرجَّة في تحقيق تلك الأهداف، منتهجَّة النهج الاشتراكي، معتمدَّة على دور الدولة بسبب غياب الطبقة الوطنية الرأسمالية، وعلى خططٍ كأداة لتنفيذ سياسة التنمية التي تتميز بكونها:
- مخططات استثمارية اقتصادية واجتماعية لقطاع الدولة.
- تعتمد على الاقتراحات القاعدية وصياغة البرامج.
- اهتمت باللامركزية في تسيير البرامج.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهم مؤشرات مؤسسة سوناطراك	64
2	الحوادث و الضحايا حسب الثلاثيات	68
3	فروع المؤسسة الوطنية سوناطراك الحائزة على شهادةISO	70
4	تطور عملية التكوين في مؤسسة سوناطراك	74

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مضمون التنمية المستدامة	12
2	أهم مؤشرات مؤسسة سوناطراك	65
3	الحوادث و الضحايا حسب الثلاثيات	68
4	تطور عملية التكوين في مؤسسة سوناطراك	74

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة.....	05
القسم الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....	09
الفصل الأول: التنمية المستدامة أهدافها و أبعادها.....	10
1.1 تعريف التنمية المستدامة.....	10
2.1 أهداف التنمية المستدامة.....	15
3.1 أبعاد التنمية المستدامة.....	19
الفصل الثاني: نظريات التنمية المستدامة.....	26
1.2 النظريات الداعية للأولوية البيئية.....	26
2.2 النظريات الداعية للأولوية الإقتصادية.....	31
3.1 النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و التنمية.....	35
القسم الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.....	43
الفصل الثالث: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر.....	44
1.3 أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.....	44
2.3 أبعاد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.....	53
3.3 الدعائم التشريعية لاستراتيجية الاستدامة في الجزائر.....	56
الفصل الرابع: دراسة حالة المؤسسة الوطنية سوناطراك.....	61
1.4 تعريف المؤسسة الوطنية الإقتصادية سوناطراك.....	62
2.4 المسؤولية البيئية و الإجتماعية لمؤسسة السوناطراك.....	66
3.4 تنمية الموارد البشرية في مؤسسة السوناطراك.....	70
الخاتمة.....	78
جدول المحتويات.....	80
قائمة الجداول و الأشكال.....	81
قائمة المراجع.....	82

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

إسماعيل شعباني : مقدمة في اقتصاد التنمية ، الطبعة الثانية ،صنف 046/ 3 دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر.

بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، ملتقى التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة.

جون بيليس وستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ،ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث 2004.

دوجلاس موسيشت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، دار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

ريموند

ريشنجباخ، سيلقن أوخر ،التنمية صفر، ترجمة :سهام الشريف ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي 1978.

صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط 2007.

ضاري ناصر العجيمي، الأبعاد البيئية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 1992 .

عبد القادر عطية ،قضايا إقتصادية معاصرة،مجموعة النيل العربية، القاهرة،مصر،2000.

عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ،التنمية المستديمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007.

عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، الطبعة الأولى، لبنان،2003.

محمد حامد دويدار ، و الأخرون ، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت، 1988.

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطيه ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2000.

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطيه ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2000.

محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000.

مؤيد حامد عبد الله،البيئة و الإقتصاد و الإتفاقيات الدولية،دار الكتاب الجامعي العين،دولة الإمارات العربية المتحدة،2011.

مقالات:

مجلة سوناطراك العدد 12,سنة 2010.

مجلة سوناطراك العدد 2,سنة 1999.

مجلة التمويل و التنمية ، العدد4 ، ديسمبر2000.

مجلة سوناطراك العدد 11,12، سنة 2010.

مدخلات:

أعمال المؤتمر الدولي الثاني من27-1994/01/25، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت،1998.

حيبيتري نبيلة، بلهادف رحمة، الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه إستراتيجي نحو دعم التنمية المكانية، الملتقى الوطني الأول أفاق التنمية الإقليمية و المكانية ،أدرار، 2013.

مقميح صبري، بوعنان نور الدين،دور أسلوب الإنتاج الأنظمة في تحقيق اتنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة السونطراك،الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة و التنمية المستدامة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.

مذكرات:

بنوة إسمهان، ، التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية نقود و التامينات، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015.

فاطمة احمد، الاتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك، مذكرة ماجستير في الاقتصاد جامعة القاهرة، 2006.

نصوص قانونية:

المادة 3 و 8 من القانون 38-03 المؤرخ في 1983/02/05.
القانون 10-03 المؤرخ في 2003/07/09.
القانون 01-19 المؤرخ في 12-12-2001.

القانون04-09 بتاريخ 14 أوت2004 .
القانون 02-02المؤرخ في 5 فيفري2002 .

وثائق:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أبعاد جديدة للأمن البشري، دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان سنة 1994 .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، العولمة بوجه إنساني سنة1999.

التقرير السنوي لمؤسسة السوناطراك 2010.

المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر،2001 .

مواقع الكترونية:

موقع جزايرس، مجمع سوناطراك،,httpi//www.djazairess.com/aps/95987, 2016/03/20.

موقع جزايرس،سوناطراك ،http://www.djazairess.com/annasr/7948،2016/04/12.

هيون سونغ، مستشارة القضايا البيئية، برنامج الأمم المتحدة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، http://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml/ 2016/03/20.

Références en langues étrangères

Ouvrages :

BASSEND Michel, metrobsation crise ecologique et developpement durable,France.sn imprimeur 2000.

BURGENMRIER Beat, économie de développement durable: de boech 2 édition, Belgique 2005.

SOUBBOTINA Tatyana, Beyond economic growth, an introduction to sustainable development, The worldbank, 2thed, 2000.

THOMBIANO Toladidia, Economie de l'environnement et des ressources naturelles , l'harmattan, Avril 2008.

WACKERMANN Gabreil , Le développement durable ,édition ellipses, Paris,2008.

ARTICLES :

BARBIER Edward, « The concept of sustainable economic », development environmentalconservation , vol14, N°2, 1987.
Revue des collectivités locales, N° 2, Juin 2004.
Romano donoto. notes of the course ou «sustainable rural, development» FAO. projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II syria . november 2002.

DOCUMENTS :

Charte communale pour l'environnement et le développement durable 2001-2004, Mai 2001.

Gouvernement algérien, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, Algérie, Juillet 2005.

MATE, Rapport national sur la mise en oeuvre de la convention des nations unies sur la lutte contre la désertification, MATE, Algérie.
MATE, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, MATE, Algérie, 2003.
Nations unies, Sommet de Johannesburg, 2002, Profil de l'Algérie, Nations unies, 2002.

Sites web :

Direction Generale,Sonatrach,www.Sonatrach.dz,12/03/2016.

www.sonatrach.dz, 20/04/2016 .

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه ، فقد تطور المفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري ، فخلال الخمسينيات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية والبيئية ، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي، فقد تعددت وجهات النظر المفكرين والباحثين ، حيث احتلت مكانا بارزا على المستوى الدولي والمحلي، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل ، والبعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة.

فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية العالمية للتنمية المستدامة ، كما تم تحديد الأولويات سنة 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ. و الجزائر من بين الدول التي سعت إلى ذلك من خلال استكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية ،الاقتصادية، والاجتماعية وذلك بوضع سياسات وإجراءات لتحقيقها و في هذا السياق تتمحور إشكالية البحث كالآتي:

إلى أي مدى ساهمت الإستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة؟

وعليه نطرح مجموعة من الأسئلة فرعية:

- ماهي الإستراتيجية المنتهجة في الجزائر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة؟
- وهل ساهمت هذه الإستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة؟

و للإجابة على هذه الأسئلة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

التحول من اقتصاد التنمية نحو اقتصاد التنمية المستدامة يؤدي إلى التغير في النموذج التنموي الذي أصبح كمصدر جديد لتحقيق النمو الاقتصادي، ورفاهية الإنسان وهذا في ظل حماية البيئة والنجاعة في استغلال الموارد الطبيعية.

تسعى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تبني إستراتيجية التنمية المستدامة بتطبيقها المقاييس العالمية وإدماج أبعادها الأساسية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة في كون المؤسسات الاقتصادية لها أهمية بالغة في دعم الاقتصاد الوطني ، لهذا يجب ربط الأهداف الذاتية للمؤسسات بالتنمية ، وجعلها أكثر تحملا للمسؤولية اتجاه البيئية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق أبعاد التنمية المستدامة التى تعد من المواضيع الحديثة المطروحة في العشرية الأخيرة.

أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي معرفة إذا كانت الدولة الجزائرية تتبع إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة و إن وجدت هذه الأخيرة فإننا نهدف كذلك إلى معرفة ما إذا كانت هذه الإستراتيجية تصب في الغاية المرجوة منها، إضافة إلى تعميق الفهم بموضوع التنمية المستدامة، بحيث نسلط الضوء على أهم المفاهيم التي أعطيت لها و المبادئ والأبعاد :الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية التي تتكامل وتتناسق فيما بينها لتحقيق التنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع؛
- الإلمام الشامل للموضوع لأنه يتناول احد مواضيع العصر آلا وهي التنمية المستدامة و المسؤولية البيئية؛
- المكانة التي تحتلها المؤسسات النفطية في اقتصاد البلد.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في الجانب النظري و المنهج الاستنباطي في الجانب التطبيقي الذي تم فيه دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية " سوناطراك".

صعوبات الدراسة:

تعتبر التنمية المستدامة من المواضيع الحديثة، لذا واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها:

- قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات البيئية في الجزائر، ولعدم وجودها أحيانا؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات في المؤسسة وإمتناع بعض مسؤولي المؤسسة عن الإفصاح عنها في حالة وجودها؛
- صعوبة التقييم.

تقسيم الدراسة :

تضمن البحث قسمين، كل منهما يحتوي على فصلين :

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

الفصل الأول: تعريف التنمية المستدامة أهدافها وأبعادها .

الفصل الثاني : نظريات التنمية المستدامة.

القسم الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

الفصل الثالث : الإستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

الفصل الرابع : إستراتيجية التنمية المستدامة المتبعة من طرف المؤسسة الوطنية سوناطراك.